استراتيجية المعهد الوطني لحقوق الإنسان
للسنوات ٢٠٢٦-٢٠٣١

أ) نبذة عامة ومقدمة:

المعهد الوطني لحقوق الانسان-NIHR : هي منظمة غير حكومية، مستقلة عن أي سلطة حزبية أو دينية، غير ربحية، تعمل في العراق منذ ٢٠٠٥ حاصلة على شهادة ممارسة العمل من دائرة المنظمات غير الحكومية تحت تسلسل 1Z38615 في 2012/Nov/8 تعمل على نشر وتقوية ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية وبناء السلام في أوساط المجتمع من فئات (الأطفال والشباب والنساء) و أستهداف الأكثر تضرراً منهم .

رؤيا المنظمة :

نحن نتطلع إلى مجتمع سلمي ديمقراطي تُصان فيه حقوق الإنسان وسيادة القانون. ندعم مجتمعًا مدنيًا قويًا ومستقلًا يعزز المساواة بين الجنسين، ويضمن تمتع النساء والفتيات بحقوقهن الكاملة ومساهمتهن الفاعلة في بناء السلام المستدام والتنمية الشاملة والحكم الرشيد للجميع.

خلفية المنظمة:

المعهد الوطني لحقوق الإنسان (NIHR) تأسس رسميًا عام ٢٠٠٥، ومسجل تحت الرقم Z38615١، كمنظمة غير ربحية ومستقلة، بعيدة عن أي تأثير سياسي أو حزبي أو ديني. جاء تأسيسه بعد مرحلة التحول في العراق عام ٢٠٠٣ ليسد الفراغ الناتج عن غياب المؤسسات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام. يركز المعهد على الأطفال والشباب والنساء والفئات الضعيفة، بما في ذلك المهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة. ومن خلال الشراكات والبرامج والمشاريع، يعمل المعهد على ترسيخ قيم الكرامة والمساواة والمواطنة في المجتمع العراقي، وضمان عدم التمييز على أساس الدين أو اللغة أو القومية.

رسالة المنظمة :

حن منظمة مستقلة غير ربحية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة وبناء السلام في العراق. رسالتنا تمكّن النساء والفتيات – وخاصة الأكثر ضعفًا – من تحقيق إمكاناتهن والمساهمة في مجتمعاتهن من خلال برامج مستدامة تطور القيادات، وتعزز المساواة والعدالة، وتدعم السلام الدائم على مستوى الوطن. حاصلة على شهادة ممارسة العمل من دائرة المنظمات غير الحكومية تحت تسلسل 1Z38615 في 2012/Nov/8

الاهداف :

الهدف الأول: للزيادة المعرفي والمهاراتي بثقافة حقوق الإنسان ورصد وتوثيق الأنتهاكات وخاصة المتعلقة بالنساء أضافة الى كتابة التقارير وتُؤسس هذه الثقافة على الشرعية الدولية .

الهدف الثاني: لتسهيل المشاركة الفاعلة للمجتمع لنشر وتقوية ثقافة الديمقراطية و المواطنة وبناء السلام والمدافعة من أجل نيلها. وخاصة تلك المتعلقة بالنساء.

الهدف الثالث: لتشجيع الحوار والتشاور بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وأفراد المجتمع لخلق مناخ سياسي ملائم من أجل تطبيق التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح غير المفعلة للمشاركة في نشر ثقافة العدالة بين الجنسين.

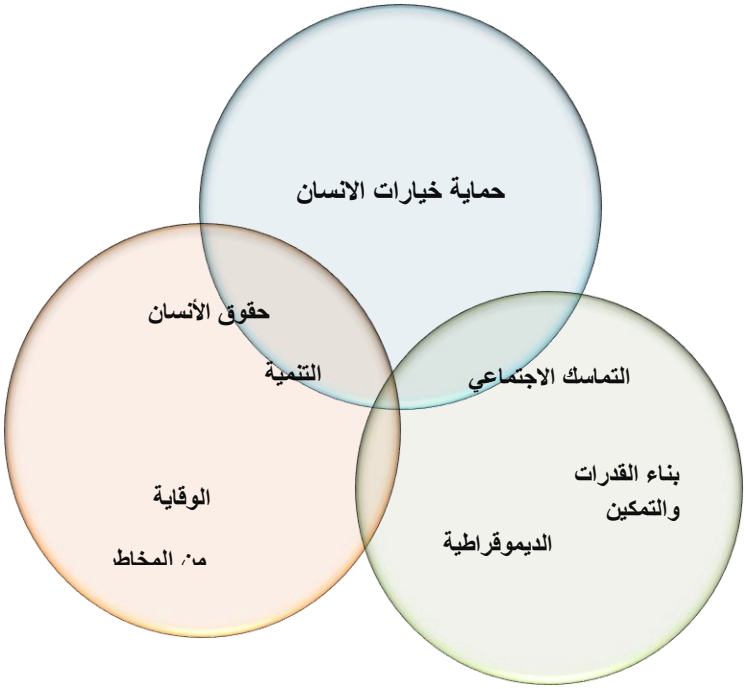
الهدف الرابع : لتطوير القدارات البشرية والمالية، التخطيط الأستراتيجي، إدارة المنظمات (تعزيز قدرات المنظمات المؤسسية والبشرية).

المنهجية المتبعة في الأستراتيجية :-

يتمتع مفهوم التنمية بما يكفي من القوة والحيوية ولا يخضع لأية قيود , مما يتيح امكانية اعتماده انموذجاً دائماً لكل زمان ومكان , وينطبق على جميع الايدولوجيات والثقافات والطبقات الاجتماعية , فهو يعني وفقاً لما اشارت اليه تقارير الامم المتحدة "توسيع خيارات وحرية الانسان , لكي يعيش حياة مديدة ملؤها الصحة والابداع , ويسعى الى تحقيق الاهداف التي ينشدها , ويشارك في رسم مسارات التنمية في اطار من الانصاف والاستدامة , في وطن يعيش فيه الجميع , فالإنسان هو المحرك الاساسي لعملية التنمية وهو المستفيد منها , وبناءً على ذلك فمهوم التنمية لأغراض هذه الاستراتيجية يرتكز على المكونات الاساسية الاتية:

- حماية خيارات الانسان : توسيع الخيارات والحريات الحقيقية للإنسان ليتمتع بحقوقه كاملة وينمو ويرتقي.

- بناء القدرات والتمكين : توظيف الامكانيات لتعزيز قدرة الانسان على التحرك والتصرف وتحقيق النتائج المرجوة.
- الوقاية من المخاطر : اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتجنب المخاطر , وضمان استدامة نتائج التنمية واستبعاد او تقليل احتمالات تعثرها.



فعندما تكون التنمية ناجحة , يكتسب الانسان القدرة على الاختيار والابداع , وممارسة النشاطات التي يختارها , والعيش وفق نمط الحياة الذي يرغبه وينشده , وما يتوافر من امكانيات وموارد ومدخلات ومؤسسات ماهي الا وسائل واهداف مهمة على صعيد السياسة العامة , اما النجاح الحقيقي فيقاس بنوعية الحياة التي يستطيع الانسان عيشها والتمتع بها , فتوسيع الخيارات والحريات تعني التمكين والممارسة الديمقراطية على مختلف المؤسسات , وليس الانسان المستفيد من عملية التنمية فحسب , بل هو شريك فيها , اذ يمكن ان يساهم بما يملكه من رؤية وحكمة في تحقيق رفاهيته الشخصية ورفاه الاخرين , ويبقى الانسان سيداً لعملية التنمية , سواء كان على الصعيد الشخصي في الاسرة والمجتمع , ام على الصعيد الجماعي في المناقشات العامة والتحركات المشتركة والممارسات الديمقراطية.

كما ان التقدم الحقيقي في التنمية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الافراد وقدرتهم على تحصيل التعليم و ووضعهما الصحي الجيد و والعيش في مستوى مقبول و والشعور بالأمان انما في بناء القدرات وتحصين الانجازات والوقاية من المخاطر وتوفير الظروف الداعمة لإستمرارية وادامة التنمية حيث تبقى حصيلة التقدم غير مكتملةً من دون تقصي المخاطر التي يمكن ان تقوض الانجازات وتقييمها.

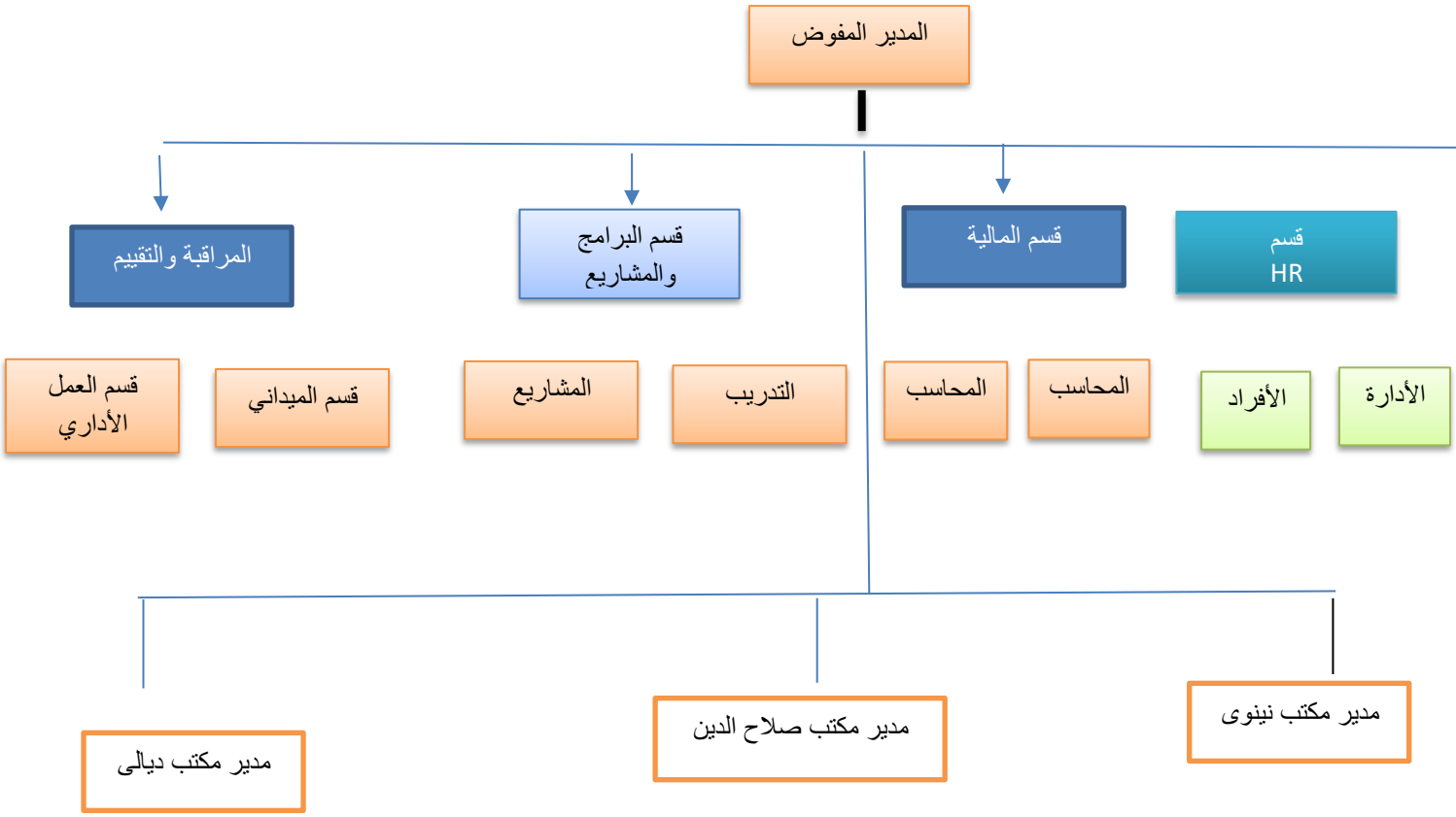
الهيكل التنظيمي

يعرف الهيكل التنظيمي بأنه وسائل وأدوات توزيع مواقع المسؤوليات ، وتأمين الأطار المناسب للعمليات التشغيلية أداء المتوقع، وتهيئة آليات التحديد وتنفيذ المعلومات وبشكل يسمح التنسيق للنشاطات والرقابة عليها لأغراض أتخاذ القرار من قبل الأدارة.



يمتاز الهيكل التنظيمي بالبساطة وعدم التعقيد والأرسمية،وتتمركز السلطة في قمة الهرم الأداري.

هذا النمط يتبع في المنظمات في مراحلها الأولى من التأسيس ومع قلة عدد الموظفين , وأيضاً عندما تكون الظروف معروفة وفي بيئة مستقرة حيث يمكن ضبط الأمور والتحكم فيها من قبل الأدارة المركزية في قمة الهرم.



المبادئ الأساسية للاستراتيجية

انطلاقاً من الاسس التي توجه التنمية وتدعم المساواة في فرص الحياة و تعتمد هذه الاستراتيجية ثلاثة اسس او مبادئ توجيهية اساسية هي كما يلي:

N H R
معهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

١- اعطاء الاولوية للإنسان

لا تعد السياسات العامة و لاسيما سياسة الاقتصاد الكلي غاية بحد ذاتها بل وسيلة لتحقيق غاية ما و حيث يجدر بصانعي السياسات ان يطرحوا عدداً من الاسئلة

- هل يحسن النمو الاقتصادي حياة المواطنين في الجوهر من الصحة الى التعليم الى الدخل الى الامن الشخصي الى الحريات الاساسية ؟ وهل يشعر الناس بأنهم عرضة للمخاطر ؟ وهل يشعر البعض بالإهمال ؟ ومن هم هؤلاء ؟ وكيف يمكن معالجة اوضاعهم؟

ولإعطاء الاولوية للإنسان انعكاسات على السياسات والمقاييس حيث علاقة الترابط قوية: "فما نقيسه يؤثر على ما نفعله وفي حال كانت المقاييس خاطئة و يأتي القرار خاطئاً وتفيد كافة التقارير بأن التركيز الحصري على الناتج المحلي الاجمالي ونموه مضلل , فالنمو الاقتصادي مهم ليس بحد ذاته بل بما يضعه في تصرف البلد والافراد من موارد , فالنمو الذي يولد فرص العمل الكافية لا يوازي في قيمتها للنمو الذي لا يولد فرص العمل , فالعمل يغذي في الانسان شعور الكرامة والقيمة الذاتية , وتدعم فرص العمل المجزية واللائقة في التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي , ولا يقتصر اعطاء الاولوية للأنسان على اعتماد سياسات تمحور الانسان , بل يشمل تمكين الافراد من التأثير على السياسات المعتمدة في تمتع جميع افراد المجتمع بكامل حقوقهم كمواطنين , ويتسنى لهم ابداء رأيهم في وضع السياسات , كما يتطلب العمل لتجنب المخاطر الأخذ برأي الفئات الضعيفة , حيث ُيراد تمكين جميع المواطنين في مقدمة الادوات الفاعلة لتجنب المخاطر.

٢- الالتزام نحو الجميع

يتساوى جميع الأفراد في القيمة الانسانية , ويحق لكل واحد منهم بالحماية والدعم , لذلك لابد من الاعتراف بأن الافراد الأكثر عرضة للمخاطر , مثل الاطفال والمرأة وذوي الاعاقة , يحتاجون الى المزيد من الدعم ليتساووا مع الاخرين في فرص الحياة , ومبدأ الالتزام بالجميع قد يعني عدم التساوي في العناية والاستحقاق , لأن الالتزام بالجميع بالتساوي يعني عدم التساوي في المعاملة لصالح الاضعف , ويستند جوهر التنمية على اتاحة فرص الحياة المتساوية للجميع , وهذه المساواة مكرسة في ميثاق الامم المتحدة , وهي تعني تمكين جميع الافراد ليعيشوا الحياة التي ينشدونها , حيث يبرز هنا اثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على فرص حياة الافراد وامكاناتهم فالسعي الى تحقيق هدف الانصاف والعدالة يهيئ الظروف المؤازرة لبناء الكفاءات الاجتماعية ويعمق التماسك الاجتماعي , ويحدد مدى نجاح السياسات في توسيع افاق الافراد , ومدى القدرة على بناء التضامن وتجنب التجزئة والتمييز في المجتمع.

٣- التحرك والتنسيق الجماعي المشترك

تتطلب مواجهة التحديات المماثلة في الحاضر والمستقبل لتحركاً جماعياً , فعندما يتحرك الافراد ضمن الجماعة , تتضافر امكاناتهم وخياراتهم الفردية للتصدي للمخاطر , وتسهم قدرات الجميع في تعميق مكاسب التنمية وجعلها اكثر استدامة , ولا يستطيع الافراد النمو بمفردهم , فهم لا يملكون القدرة على العيش بمفردهم , فالفرد يعتمد على دعم الاسرة للعيش منذ الولادة , والاسرة لا تعيش في معزل عن المجتمع ومن الضروري اعتماد سياسات تحسن الاعراف الاجتماعية وتدعم التماسك الاجتماعي وتكوين الكفاءات الاجتماعية كي تتمكن الحكومة والمؤسسات الاجتماعية من العمل معاً لتجنب المخاطر , وترتبط جودة السياسات بجودة نتائجها , فمهما بلغت السياسات من الإتقان على الورق , تتوقف فاعليتها في الواقع على التطبيق ويخضع الاقتصاد السياسي لتأثير العديد من العوامل كالتماسك الاجتماعي وثقة المواطن بالحكومة , كما تتوقف فعالية السياسات ايضاً على جودة الحكم , والجميع يتطلع الى تحسن اداء الحكومة, لتأمين خدمات عالية الجودة , والقضاء على الفساد واحلال سيادة القانون .

تشخيص وتحليل الواقع الحالي
نتائج تحليل (SOWT)

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

تستند جهود صياغة الاستراتيجيات على نتائج مسح وتحليل العوامل الداخلية والخارجية وتشخيص وتحديد مؤشرات الواقع الحالي , حيث تتوافر العديد من الادوات التحليلية لإنجاز هذه المهمة , ترد في مقدمتها والاكثر استخداماً وشيوعاً اداة التحليل المسماة اختصاراً (SOWT) نقاط القوة ومواطن الضعف في البيئة الداخلية والفرص والتحديات (التهديدات) في البيئة الخارجية.

وتطبيقاً للأداة التحليلية المنوه عنها في تشخيص وتحليل عوامل البيئتين الخارجية والداخلية لشركاء منظمة المعهد الوطني لحقوق الانسان, اعتمدت العوامل التالية : الاقتصادية , والتكنلوجية , والقانونية , والسياسية , والاجتماعية , والثقافية كعوامل لتحليل البيئة الخارجية , بينما وظفت عوامل : البناء التنظيمي والموارد البشرية والثقافة والتنظيمية , وقيم العمل , , والعلاقة مع (المستفيدين) , والوضع المالي , والقيادة الادارية , والعمل الجماعي ,وظروف العمل كعوامل لتحليل البيئة الداخلية , حيث برزت النتائج الاتية:

١- نتائج مسح وتحليل عوامل البيئة الخارجية:

أ- (الفرص)

- تتوفر قوة عمل محلية متاحة من الممكن العمل على اعادة تأهيلها وتطويرها للاستفادة منها في دعم عمل المنظمة.
- يساهم توسيع توظيف التطبيقات التكنلوجية المتقدمة في زيادة جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص.
- تدعم التطبيقات التكنلوجية المتقدمة جهود المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص في خلق مزاياهم التنافسية وتوسع من قدراتها التنافسية.
- اتساع الاهتمام بمتطلبات حماية وتحسين البيئة والتقليل من التأثيرات السلبية عليها.
- اسناد البيئة التشريعية (القوانين والتعليمات النافذة) لتوسيع وتطوير التعاون مع المؤسسات والمنظمات الفاعلة المحلية والدولية.
- اتساع الحاجة لأعداد وتنفيذ البرامج التأهيلية والتطويرية تبعاً للزيادة الملحوظة في معدل نمو السكان.
- تزايد متطلبات النهوض بواقع خدمات الرعاية الصحية وتوسيع الوعي الصحي والاهتمام بالصحة العامة.
- تنامي الحاجة الى رعاية احتياجات ومتطلبات فئة الشباب مع الارتفاع الواضح في نسبة هذه الفئة في التركيبة السكانية.
- اتساع المجالات الحيوية للاهتمام ببرامج رعاية الطفولة , والمبكرة منها بشكل خاص مع الزيادة المضطرة في معدلات الولادات.

(ب) التحديات والقيود:

- تتصف البيئة المحلية بتغيرات وتبدلات مستمرة (بيئة ديناميكية متغيرة) مما يصعب معها التخطيط للمدى المتوسط والطويل.
- هناك حاجة لزيادة الاعتماد على نتائج تحليل المؤشرات المتاحة عن الوضع الاقتصادي وتوظيفها في التنبؤ بإتجاهات التنمية المستقبلية.
- ضعف توظيف التطبيقات التكنلوجية المتقدمة في مؤسسات الحكومة وشركات القطاع الخاص لرفع كفاءة ادائها وتعزيز ميزتها التنافسية.
- ضعف القدرات على استيعاب والتعامل مع التكنلوجيا المتقدمة في البرامج التنموية.
- ضعف القوانين والتشريعات الحالية التي تدعم نشاطات منظمات المجتمع المدني وبناء القدرات الوطنية.
- عدم المتابعة والاهتمام بالتغييرات المتوقع حصولها في كم ونوع قوة العمل المتاحة خلال الفترة القادمة (العرض والطلب على قوة العمل).
- ضعف متابعة العمل في معدل الحرمان (اي مؤشرات التنمية البشرية الاساسية) حيث تشير التوقعات الى ارتفاعه نتيجة لعدة عوامل.
- ضعف استيعاب التغير في انماط معيشة المواطنين.
- تسود نزعة التمييز على اساس الجندر مما يحد من فرص مشاركة المرأة في التنمية المجتمعية بأبعادها المختلفة.
- تبرز مشاكل البطالة وتدني مستويات الانتاجية بسبب عدم توافق وترابط سياسات التعليم بمختلف مستوياته وانواعه مع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل.

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

نتائج مسح وتحليل عوامل البيئة الداخلية:

(أ)نقاط القوة:

- يتوافق الهيكل التنظيمي الحالي للمنظمة مع الاهداف المحددة لها.
- يدعم الهيكل التنظيمي للمنظمة جهود تطوير قدرات المديرين الاستراتيجية.
- تسمح المنظمة للجميع بتقديم المقترحات والافكار الجديدة حول عمل المنظمة الحالي والمستقبلي.
- تتوافر لدى المنظمة كوادر فنية وادارية تتمتع بقدرات ومؤهلات لأداء واجباتها الحالية.
- يتميز العاملون في المنظمة بألتزامهم وولائهم للعمل.
- تنبثق قيم العمل من الاهداف العامة للمنظمة وتعد جزءاً من اولويات اعمالها.
- تتميز معتقدات كادر المنظمة بترسيخ اواصر الثقة والتعاون فيما بينهم.
- تعتمد المنظمة قواعد واسس يتمسك بها الكادر كسلوك مهني تفرضه طبيعة اعمالها.
- تتوافق قيم العمل مع التغيرات التي تحصل في بيئة المنظمة.
- يفهم العاملون في المنظمة اهمية تغليب المصلحة العامة والمضامين الاخلاقية المرتبطة بأعمالهم.
- تمتلك المنظمة سمعة جيدة لدى المستفيدين من خدماتها.
- تتبع المنظمة سياسة تكفل ابقاء المستفيدين من خدماتها على صلة دائمة بها.
- تعمل المنظمة على توسيع برامج خدماتها بالتوافق مع توجهاتها الاستراتيجية.
- تسعى المنظمة لترسيخ الاثار الايجابية لدى المستفيدين من خدماتها.
- تعمل المنظمة على تصحيح الانحرافات المالية حال حصولها.
- تتصف قيادة المنظمات بقابليات الاقناع والثقة بالنفس.
- تتميز قيادة المنظمات بقابليات الابداع والابتكار وسعة الافق.
- تمتلك قيادة المنظمة القدرة على التكيف بسرعة مع التغيرات البيئية.
- تلعب قيادة المنظمة دوراً كبيراً في التأثير على سلوك الكادر من اجل تحسين الوضع العام للمنظمة.
- تعتمد قيادة المنظمة قيم العمل واخلاقياته كأساس يساعد في تطوير الاعمال وجودة الخدمات.
- تعمد قيادة المنظمات للاطلاع على المعلومات الكافية قبل اتخاذ القرارات المهمة.
- تتميز قيادة المنظمة بقدرتها على التعامل مع المشاكل والمعوقات والتصرف ازائها بنجاح.
- تتميز قيادة المنظمة بالحكمة وحسن التصرف وادراك المواقف.
- تتسم قيادة المنظمة بدرجة عالية من الشعور بالمسؤولية نحو العمل والعاملين.
- يتميز انجاز الاعمال في المنظمة بروح العمل الجماعي المشترك.
- يعد العمل الجماعي (الفرقي) واحداً من اسس نجاح المنظمة.
- تعمل المنظمة على ترسيخ اسلوب العمل الفرقي في انجاز اعمالها.
- يتصف كادر المنظمة بالرغبة والقدرة على العمل الجماعي الفرقي.
- تتسم العلاقة بين العاملين الاداريين والفنيين (الاستشاريين) في المنظمة بالايجابية والتعاون المستمر بما يدعم انسيابية الاعمال وجودتها.

(ب) مواطن الضعف:

- هناك حاجة لمراجعة الهيكل التنظيمي للمنظمة لينسجم ويتطابق فعلاً مع حجم ونوع الاعمال التي تضطلع المنظمة لإنجازها.
- ضعف نظام تحليل وتقسيم الوظائف والاعمال المعتمد في المنظمة.
- ضعف نسبي في منح الصلاحيات للعاملين في الهيئة الادارية للمنظمة ومكاتبها واقسامها للتوافق مع حجم المسؤوليات المناطة بهم.
- ضعف نسبي في عمليات تقييم اداء كادر المنظمة بمهنية وعدالة كاملتين.

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

- هناك حاجة لتطوير نظرة المنظمة لكادرها والمتطوعين للعمل معها على انهم اهم مكوناتها التي ينبغي الاهتمام بهم.
- هناك حاجة لتعزيز قيم العمل لدعم المؤسسات لدى كادر المنظمة لأستيعاب وتكييف التطور التكنلوجي في اعمالها.
- لازالت معتقدات العاملين في المنظمة تتطلب تعزيز لزيادة قدرة قيادتها على اتخاذ قرارات استراتيجية ناجحة.
- هناك حاجة لتعزيز القدرة التنافسية للمنظمة.
- هناك ضعف نسبي في معتقدات كادر المنظمة على ادراك التغيير واكتشاف الفرص وتجنب المخاطر والقيود البيئية.
- هناك حاجة نسبية لتعزيز قدرات المنظمة على تقديم خدمات اوسع للمستفيدين تضمن لها تحقيق اهدافها.
- هناك حاجة لزيادة فهم واستيعاب وتطبيقات ومفاهيم تسويق وترويج خدمات المنظمة.
- هناك ضعف في حجم ونوع الموارد المالية التي تدعم نشاطات المنظمة التطويرية.
- تلجأ المنظمة لإختيار بدائل اخرى عند عدم القدرة على الالتزام بالمعايير المالية المحددة.
- هناك حاجة لتوسيع اعتماد المنظمة لمعايير موضوعية وشاملة لقياس الاداء المالي لها.
- هناك حاجة نسبيه لرفع كفاءة المنظمة في التخطيط لأستخدام مواردها المالية.
- ضرورة توسيع المنظمة لأستخدام التحليل المالي النظامي للتعرف على اية انحرافات قد تحصل اثناء تنفيذ النشاطات والمشاريع.
- لا بد من العمل على توسيع وتنويع مصادر التمويل المختلفة للمنظمة مع اعتماد معايير واضحة لاستخدامات تلك الموارد.
- ضعف في توافر بناية ومكاتب (مواقع العمل) لدى المنظمة مناسبة لإنجاز مهامها تدعم جودة الاداء.
- ضعف نسبي في الامكانات المادية المتوافر لدى المنظمة التي تدعم مجالات التوسع في الاعمال وتقديم الخدمات.
- ضعف نسبي في الخدمات الساندة للعمل التي تساعد على تحقيق الفاعلية في الاداء.

- هناك حاجة نسبية لتطوير استخدام المنظمة للوسائل التكنولوجية الحديثة (قاعدة بيانات ، حاسبات ، موقع الكتروني ، ..... الخ) تمكنها من انجاز اعمالها بسرعة و دقة اكبر .

تشخص و تحليل الواقع الحالي
نتائج تحليل أصحاب المصلحة (الشركاء و الحلفاء)

يمثل أصحاب المصلحة (stakeholders) الأفراد والمنظمات والمؤسسات التي تتشاطر مصلح متشابهة او متقاربة في ما يتعلق بنشاط او فعالية او مشروع او برنامج ، وتشارك أو يمكن ان تشارك بدور نشط نوعا ما في مساعي الاعداد له أو تنفيذه . حيث يهدف تحليل مواقف فئات أصحاب المصلحة ، ضمن جهود تشخيص و تحليل الواقع الحالي الى تحديد تصنيفات ردود أفعال و مواقف كل فئة من مجموعات أصحاب المصلحة إزاء برامج و مشاريع المنظمة ، حيث يمكن ان تكون تلك مواقف وفق ما يأتي .

١- الفئة الأولى التي تمثل الحلفاء المحتملين الذين يجب بذل جهد والاهتمام بالعمل معهم وهم – المروج – الملتزم \ المتطوع
٢- الفئة الثانية التي يمكن ان تضعف مبادرات و مشاريع المنظمة ويجب إقناعه او كسب تأييدها وهم – المتردد – السلبي
٣- الفئة الثالثة التي يجب احتواء تأثيرها السلبي والتعامل معها بعناية وهم - المتذمر – الخصم – المتمرد – المتمرق

و في ضوء تحليل نتائج الإجابات الواردة في الاستبيان الموزع الخاص بتحليل مواقف فئات اصحاب المصلحة لمنظمة المعهد الوطني لحقوق الانسان، المستند على نتائج تنفيد البرامج والنشاطات والمشاريع في السنوات الماضية ، و ما افرزته نتائج تنفيذ استراتيجية عمل المنظمة الماضية ظهرت المعطيات الاتية :

١- ترد مجموعات اصحاب المصلحة الاتية ضمن الفئة الأولى (المروجين ، والملتزمين والمتطوعين)
- منظمات الأمم المتحدة منها على سبيل المثال (UNESCO\UNISEF\UNFPA\UNAMI) والمنظمات الإقليمية والدولية ومنها مثلا:((USIPNPASCI\Hard land aliens/CA/ mercy corps

-المنظمات التي تمثل قطاعات العمل ، ومنها مثلا : اتحاد القضاة ، اتحاد الحقوقين ، نقابات الأطباء والمعلمين ،وجمعيات المرأة المختلفة.

- مزودو الخدمات غير المالية ، ومنها مثلا : الاستشاريون في الجامعات والمراكز الاكاديمية ، والمثقفون والادباء ، والمستشاريون في البرلمان والحكومة .

- منظمات و مراكز الأبحاث ، ومنها مثلا :الجامعات المحلية والإقليمية والدولية ، و منها مثلا : جامعة صلاح الدين ، وجامعة بغداد ، وجامعة البصرة ، وجامعة السليمانية ،وجامعة دهوك ، وجامعة الموصل ، وجامعة الكوفة ، وجامعة المستنصرية ، وجامعة كركوك ، والجامعة الامريكية .

٢-أفرزت نتائج التحليل ان مجموعات أصحاب المصلحة الاتية تتراوح مواقفها بين الفئة الأولى (كمروج والملتزم والمتطوع) وبين الفئة الثانية (كمتردد والسلبي) وهي :

-المنظمات والمؤسسات المدنية والحكومية والمحلية ، ومنها مثلا : شبكة شمس لمراقبة الانتخابات تضم (113) منظمة ، ورابطة مدربي حقوق الانسان (136) مدرب ، ومنظمة مراقبة حقوق الانسان ، وشبكة الرحمة للمفقودين والمغيبين قسراً تضم (14) منظمة ، ومنظمة الابداع للجميع ، وشبكة حقوق الطفل العراقي تضم (72) منظمة .
-مزودو الخدمات المالية ، ومنها مثلا : البنوك ومكاتب صيرفةٍ .

٣- ترد المجموعة الاتية ضمن الفئة الثانية (المترددون والسلبيون)

٤- تتراوح مواقف مجموعات أصحاب المصلحة الاتية بين الفئة الثانية (كمتردد وسلبي) و بين الفئة الثالثة (كمتذمر و متمرد و متملق و خصم)

-الأحزاب السياسية ، حيث يعارض قسم منها بعض المبادرات و النشاطات ذات الصلة بتوسيع اليات تطبيق الديمقراطية ، وعدم تسيس مؤسسات الدولة ، وكذلك بعض الفعاليات المتعلقة بالتعبير عن الرأي ، بالاخص الاعتصامات والتظاهرات .
- رجال الدين ، حيث شير بعض منهم في خطب الجمعة الى منظمات المجتمع المدني و نشاطاتها بانها تعمل في اطار غير أخلاقي ووفق بعض توجهات الفكر الغربي .
-العشائر ، حيث انهم يؤمنون بدور وأهمية منظمات المجتمع المدني ولكن بتفكير ومنهجية محدودة ، انطلاقا من العقلية العشائرية والعلاقات التقليدية ، و لذا فهم لا يشاركون في كثير من مناسبات و فعاليات المجتمع المدني .

ان هذا النتائج المستخلصة من تحليل مواقف أصحاب المصلحة تفصح عن مؤشرات تحليل الواقع الحالي في التعامل مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة ، وفق معطيات تنفيذ الاستراتيجية السابقة ، و تقدم في الوقت ذاته أيضا مؤشرات واضحة عن الاستراتيجيات والسياسات الاتية والمستقبلية التي يمكن ان تعتمدها منظمة المعهد الوطني لحقوق الانسان في شراكاتها وتحالفاتها مع تلك المجموعات في اعداد و تنفيذ برامجها ومشاريعها ونشاطاتها المستقبلية الواردة في هذه الاستراتيجية ، وفق رؤية واضحة تدعم استراتيجية بذل الجهود وتعزيز مجالات التعاون والشراكة والاهتمام بالعمل مع الفئة الاولى من اصحاب المصلحة (الحليف والمروج والملتزم) ، واعتماد السياسات والاجراءات التي تساهم في توليد القناعة لدى الفئة الثانية منها (المتردد والسلبي) لتجاوز التردد والسلبية في مواقفها التي تولد احتمالات اضعاف جهود المنظمة ، وتطبيق استراتيجية خلق حالة الاطمئنان والثقة لديها وفسح فرص العمل معها ، وكذلك توظيف استراتيجية وضع البدائل والسيناريوهات المتعددة لاحتواء التأثير السلبي للفئة الثالثة (المتذمر والمتمرد والمتزلف والخصم)والتعامل معها بعناية واهتمام بالغين لاستبعاد اية احتمالات للتأثير على برامج ومشاريع ونشاطات المنظمة المستقبلية

الاتجاه الاستراتيجي

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

استنادا على نتائج تشخيص وتحديد مؤشرات الواقع الحالي ، واستشرافا للآفاق المستقبلية التي تستند على اقتناص الفرص المتاحة او المحتملة ، وتوظيفا لنقاط القوة ، والتهيئ للتعامل مع التحديات او القيود المتوقعة ، واستبعادا لمواطن الضعف الداخلية ، فان التجاه الاستراتيجي لمنظمة المعهد الوطني لحقوق الانسان خلال السنوات الخمس القادمة يتحدد بما يأتي :

١/ الرؤية الاستراتيجية :

بناء انسان الغد الذي نريده : حماية خياراته ، وتوفير الامكانيات له .

٢/الرسالة او المهمة :

نحو ان نكون منظمة فاعلة مستجيبة ومتكيفة ومنفتحة على الافاق الوطنية والعالمية ، تساهم في بناء الانسان وحماية خياراته وكرامته، وتعزز قدرات الفرد والمجتمع ، وشريكة في صنع القرار ، وداعمة ومساهمة في التحصين لتجنب المخاطر .

3\ الغايات المستهدفة:

- بناء الانسان ليكون قادراً وحراً في انتقاء خياراته في الحياة.
- تعزيز القدرات الفردية والمجتمعية لتوفير الامكانيات المتاحة للجميع.
- تأمين سلامة وجودة البيئة التشريعية الداعمة لحقوق الانسان والتماسك الاجتماعي.
- المشاركة الفاعلة في صنع القرار والتأثير فيه لدعم وتطوير مؤشرات التنمية البشرية.
- تشخيص الضعف في رسم السياسات الحكومية والمشاركة في تعزيز مقومات الحكومة.
- المساهمة في جهود تجنب المخاطر والمشاركة في استيعاب تداعياتها والتخفيف من اثارها.

صياغة الاستراتيجية
الاهداف الاستراتيجية والاهداف الاجرائية

تنبثق مفاهيم الاستراتيجية وتشتق من الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة, وتتضمن عادة تحديد الاهداف العامة لها , وسياسات اعمالها خلال السنوات القادمة , ومحاور واسبقيات تلك الاعمال وفق نتائج مسح وتحليل العوامل البيئية ونقاط القوة ومواطن الضعف المشخصة , ولابد من النظر بأهمية في هذه المرحلة لنتائج تقييم مراحل وخطوات تنفيذ الاستراتيجيات السابقة , اضافة الى خبرة قيادة المنظمة المتراكمة.

وتتضمن مرحلة صياغة الاستراتيجية ايضاً تحديد البرامج والمشاريع المخططة والواجب تنفيذها لتحقيق الاهداف العامة وسياسات الاعمال , وكذلك تحليل وتحديد مجالات مشاركة اصحاب المصلحة , والجهات المحلية والاقليمية والدولية في اعداد وتنفيذ وتمويل تلك البرامج او المشاريع , اي استقراء فرص التشبيك وبناء الشراكات خلال سنوات تنفيذ الاستراتيجية , ويمكن عرض هذه الفقرات على النحو الاتي :

١) الأهداف الاستراتيجية:

انطلاقاً من مفهوم التنمية ومرتكزاتها الاساسية (حماية خيارات الانسان وبناء القدرات والتمكين والوقاية من المخاطر) الواردة من ديباجة الاستراتيجية , واستناداً على المبادئ والاسس المعتمدة في اعداد الاستراتيجية (اعطاء الاولوية للانسان والالتزام بالجميع والتحرك والتنسيق المشترك الفعال من الجميع) تتفاعل هذه المرتكزات مع المبادئ والاسس لتشكل مصفوفة متعددة الابعاد والمعطيات , تترابط بفاعلية مع مضامين رؤية المنظمة , ورسالتها , وغاياتها المستهدفة , لتبرز الاهداف العامة للاستراتيجية في

N H R
معهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

ثلاثة مجالات رئيسة , وتشتق من كل مجال مجموعة من الاهداف الاجرائية , لتشكل بمجموعها الاهداف التي تعمل المنظمة على تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة , ويمكن عرض تلك الاهداف على النحو الاتي :

(أ) حماية خيارات الانسان:



اذا كانت التنمية تعني توسيع الخيارات , فالمخاطر تنشأ من تقييد الخيارات التي لا تستقيم بدونها التنمية , كخيارات الصحة والتعليم , والتصرف بالموارد المادية والامن الشخصي , حيث يشعر الانسان بالمخاطر عندما تضيق امامها الخيارات , فالمرأة المستقلة اقتصادياً تكون اقل تعرضاً للمخاطر من المرأة التي تعتمد على من يعيلها , والعامل الأمي او غير الماهر اكثر تعرضاً للمخاطر من العامل المتعلم والماهر , لأنه لا يتمتع بنفس القدرات والخيارات في العمل , والاسرة المثقلة بالديون اكثر تعرضاً للاستغلال ، وتفتقر الى القدرة على حماية نفسها من الشدائد ، ولذا فالخيارات تتوقف على الامكانيات ، فإمكانيات الانسان تحدد الخيارات التي يمكن ان يتخذها ، ويصبح عرضة للمخاطر عندما تنقصها تلك الامكانيات الاساسية والمخاطر بطبيعتها متغيرة ومتعددة الابعاد ،والتركيز حصراً على المخاطر الاقتصادية ، التى تقاس بتدني الاجر او عدم استقراره ، ليس كافياً ، بل يجدر النظر الى المخاطر من حيث مساحة الامكانيات والخيارات والحريات المتاحة ، لتكوين صورة كاملة عنها ، فالحرمان من الدخل ليس المصدر الوحيد للمخاطر ، فالإنسان الذي يجني دخلاً مرتفعاً ولا يتمتع بأية فرصة للمشاركة السياسية ليس بفقير بالمعنى التقليدي للفقر بل هو معرض للمخاطر من جراء التمييز والاهمال والعاطل عن العمل الذي يتمتع بالحق في الحماية الاجتماعية قد يكون في مأمن من مخاطر خسارة الدخل ، ولكن ليس في مأمن من الاضرار الخطيرة التي قد تلحقها البطالة بالحياة ،فالواقع ان قيمة العمل تتخطى الحصول على اجر واضرارها لا تقتصر على خسارة الدخل بل لها اضرار نفسية كفقدان الحافز على العمل والثقة بالنفس ، وتدهور المهارات والقدرات ، والمرض ، والخلل في العلاقات الاسرية والحياة الاجتماعية ، والاقصاء الاجتماعي ويركز تناول المخاطر من منظور الامكانيات والخيارات على العلاقة بين المخاطر التي تصيب البشر ، والفوارق بين الافراد ، والتباين الاجتماعي ، وطبيعة العلاقة ، وتوزيع الموارد ضمن الاسرة ، وقد يتوقف التعرض للمخاطر على عمر الفرد وجنسه ودوره في المجتمع وموقعه ، والجو الذي يعيش فيه فالعمر والاعاقة من العوامل الاساسية للتعرض للمخاطر فالأطفال اكثر تعرضاً من الفئات العمرية الاخرة وكذلك بالنسبة الى المتقدمين في السن ، وذوي الاعاقة، والشباب

وتؤثر المخاطر على السلوك سواءً كانت في الواقع ام في التصور ، فالخوف من العنف هو مصدر قلق للمرأة اينما كانت ، ويعطي مصطلح السلامة الجسدية معنى ملموساً وقد لا يكون اي جانب من الامن البشري بأهمية الامن من العنف الجسدي لأنه ينتقص في نظر الفرد من قيمة التقدم البشري ، حيث كثيراً ما ينتشر العنف والتهديد به في حياة الفقراء والمهمشين اجتماعيا فيؤثر على خيارات المرأة وحرياتها ، ويصيب الذين لا يملكون الموارد والامكانيات الكافية لتسوية النزاعات بالتفاوض ، والعنف في الواقع

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

هو ممارسة جائرة تهدف الى تقييد الخيارات والحريات عبر الاذى الجسدي والتهديد ، وهو وسيلة لفرض الاعراف الاجتماعية والثقافية ومن عوامل الامل الامن البشري الاساسية الامن الاقتصادي ، ففي عالم اليوم ، يواجه عدد كبير من الاشخاص انعدام الامن الاقتصادي والخوف من عدم القدرة على تلبية الحاجات ، ففي البلدان النامية كما تشير تقارير الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي ، يضم الاقتصاد غير النظامي بين نصف وثلاثة ارباع القوى العاملة غير الزراعية ، وفي غياب الامن الوظيفي والحماية الاجتماعية ، يعيش العاملون في الاقتصاد غير النظامي حياة تفتقر الى الشعور بالأمان والاستقرار ، ويواجهون العنف والفساد .والامن الاقتصادي والامن الشخصي مترابطان ،

فالفرد يشعر بالأمان عندما يشغل وظيفة يستمد منها حماية اجتماعية كافية ،يطمئن ويسهم في التشغيل الكامل في رفع مستوى الرفاه العام ،

اما ارتفاع معدلات البطالة فيغذي الشعور بعدم الاطمئنان والاحباط كما تؤدي المعاملة غير المتساوية والحرمان المزمن من الحقوق الى حالة من التمييز المستحكم، وفي بعض الاحيان تلجأ الفئات والجماعات الى العنف بهدف انصاف نفسها بنفسها وكثيراً ما تكون مشكلة عدم المساواة الافقية وعدم احترام الحقوق الاساسية سبباً لنشوب العنف بين الفئات .

وتشتق من الهدف الاستراتيجي , الاهداف الاجرائية الاتية :

(١) تأمين الحماية الاجتماعية للجميع

تشكل الحماية الاجتماعية , بما فيها التأمين ضد البطالة , وبرامج الرواتب التقاعدية , وانظمة سوق العمل , الغطاء الواقي للإنسان من المخاطر والصدمات مدى الحياة , ولاسيما في المراحل الحرجة وبرامج الحماية الاجتماعية, اذ تقدم غطاءً اضافياً ومحدداً من الدعم, يمكن ان تجنب الاسر بيع ما تملكه من اصول, او اخراج الاطفال من المدارس, او تأجيل العناية الطبية وغيرها من الخيارات الضارة بسلامة الانسان ورفاهه على المدى الطويل, كما يمكن استخدام شبكات وآليات التوزيع في ادارة برامج الحماية الاجتماعية لتقديم الخدمات والمساعدات العاجلة اثناء الازمات, وللكثير من اجراءات الحماية الاجتماعية آثار إيجابية غير مباشرة, فتعويضات البطالة تسهم في تحسين آلية سوق العمل, اذ تسمح للعاطلين عن العمل بالتأني في اختيار العمل الذي يناسب مهاراتهم وخبراتهم, بدلاً من القبول بأي عمل يعثرون عليه.

ودعم دخل الاسر يشجع المشاركة في سوق العمل, اذ يؤمن للأفراد الموارد اللازمة للبحث عن فرص العمل بطرق قد تشمل الهجرة بحثاً عن عمل ويرى البعض ان هذا الدعم قد يضعف في الفرد دافع العودة الى العمل, ولتصميم السياسة اهمية بالغة في معالجة هذ الوضع, والادلة كثيرة على ان تنظيم سوق العمل يحقق الكثير من الفوائد ويسهم في الحد من عدم المساواة.

ويمكن تأمين الحماية الاجتماعية في المراحل المبكرة من التنمية وهذه الحماية تحقق فوائد كتشجيع الإنفاق والحد من الفقر, حيث تحد من تقلبات الناتج على الدخل المتاح, وسياسات الحماية الاجتماعية للجميع لا تسهم في بناء الافراد فحسب, بل تسهم في تعزيز قوة الاقتصاد ككل, وفي الوقاية من المخاطر.

(٢) توفير فرص العمل المتاحة للقادرين والراغبين فيه

ان القيمة الاجتماعية للتشغيل الكامل تقتصر على الاجر وحصول الجميع على عمل لائق شرطاً اساسياً لبناء قدرة المجتمع بأكمله, فالعمل وسيلة لكسب العيش, وهو اداة لتعزيز قدرة الانسان وتعميق الاواصر الاجتماعية وبمعنى اوسع هو مصدر امن للأسر والمجتمع, بينما تؤدي البطالة الى مشاكل اجتماعية عديدة, تخل بـأمن الانسان والمجتمع وسلامته, كما يعزز العمل الاستقرار والتماسك الاجتماعي ويبني العمل اللائق قدرة الفرد على التحكم بالصدمات وعوامل عدم اليقين ويجب ان تكون زيادة فرص العمل المبدأ الذي يوجه السياسة العامة, ومن الضروري ايضاً وضع سياسات لفرص العمل تساعد العمال على استعادة فرص عملهم بطرق مثل برامج التشغيل المؤقت وبناء المهارات لإيجاد عمل جديد.

ويمكن ان تكون برامج توليد فرص العمل ضمن اهداف سياسة اوسع, ففي بعض البلدان لا يكفي اعتماد سياسات سوق العمل النشطة, لأن معظم فرص العمل هي في الاقتصاد غير النظامي التي تتجاوز نسبتها 40% في العديد من البلدان النامية ولذا فأن هدف التشغيل الكامل وحمايته من المخاطر يتطلب سياسات تعزز النمو المنتج لفرص العمل وتوسع اطار الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العاملين في القطاعين النظامي وغير النظامي, والتحول الهيكلي المطلوب في الاقتصاد هدفه تأمين المزيد من فرص العمل

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

بإعتماد سياسات موجهة تدعم تنمية القطاعات والانشطة ذات الاهمية الاستراتيجية , مما يعني ضرورة اعتماد سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي لا تكتفي فقط بالتركيز على استقرار الاسعار وادارة الديون.

(3) تعزيز التماسك الاجتماعي ورعاية الكفاءات

- تبرز اهمية تقيص الفوارق وبناء التماسك الاجتماعي من خلال الاجراءات تعالج العنف الاجتماعي والتمييز, فواقع النزاع والشعور بعدم الامان يحدثان اثار ضارة على التنمية , ويأسران السكان في ظروف عسيرة تفتقر الى الامان والاستقرار , حيث تشير تقارير الامم المتحدة الى ان اكثر من 1.5 مليار شخص , اي خمس سكان العالم , يعيشون الان في بلدان متأثرة بالنزاعات , وتتوافق حالة عدم الاستقرار السياسي مع تكاليف انسانية باهظة ففي اواخر عام 2013 حسب احصائيات منظمات الامم المتحدة بلغ عدد النازحين قسراً بفعل النزاع والاضطهاد 45 مليون شخصاً وهو الرقم الاعلى في غضون 20 عاماً , واكثر من 18 مليون منهم لاجئون , ولا تزال في بعض المناطق حالات الخروج على القانون والنزاع المسلح تشكل خطراً على التقدم في التنمية , وستكون له تداعيات طويلة الأجل على تقدم البلدان , وتتعرض النساء في كل مكان لمخاطر تهدد أمنهن الشخصي, إذ تنتهك حقوقهن في حالات العنف ويعيشن ظروفاً منعدم الأمان , تحد من قدراتهن في الحياة العامة والخاصة , فتعزيز الحرية والامن البشري والاهتمام بالكفاءات يتطلب اتخاذ تدابير تحقق تغييراً على مستوى المؤسسات والاعراف , يحد من التمييز والعنف بين الافراد , ويتجلى الأثر العميق لتعزيز الأمن البشري في حالة الضعف التي يعيشها او يخشاها الافراد والمجتمع , وعلى شعورهم بالأمان , وعلى تمكينهم وبناء قدراتهم.

فتعزيز التماسك الاجتماعي يسهم في بناء كفاءات المجتمع والحد من المخاطر الهيكلية , وهو في الوقت ذاته قوة فاعلة لتكافؤ الفرص والنتائج , فتأمين التعليم العالي الجودة للجميع , مثلاً , يحد من الفوارق في التعليم بين اطفال الأسر الغنية والأسر الفقيرة , ونقل القدرات عبر الأجيال , ويمكن ان يسهم مستوى لتعليم في الأسر في إدامة الفوائد المتحققة , وتعزز السياسات العامة التي تعنى بالجميع التعاضد العام , وترفع من مستوى التماسك الاجتماعي , وتساعد في تجاوز او تجنب ضعف السياسات الموجهة , التي تصنف المستفيدون وتجزأ نوعية الخدمات , وتجنب التقصير في الوصول الى الفئات الضعيفة , حيث تشير التجارب الناجحة الى ان تعميق التماسك الاجتماعي وتعزيز الشعور بالأمان يتطلب وقتاً طويلاً من خلال اعتماد إجراءات تتخذ على مستوى السياسة العامة وتغييرات في الاعراف وترسيخ ثقافة التسامح.

(4) **معالجة التمييز في التشريعات والقوانين النافذة والاعراف والتقاليد بين فئات المجتمع**

من الممكن الحد من عدم المساواة الأفقية بإتخاذ مزيج من التدابير على مستوى تطوير البيئة التشريعية (القوانين والانظمة والتعليمات) وعلى مستوى رسم السياسة العامة , فالإجراءات المباشرة التي تندرج ضمن اجراءات العمل الايجابي يمكن ان تكون فاعلة في معالجة الاجحاف المزمن , لكن مفعولها غير واضح على المدى الطويل , ولا تنجح دائماً في معالجة العوامل الهيكلية التي تؤدي الى استمرا ر عدم المساواة , مما يتطلب اصدار وتعديل القوانين ذات الصلة , واعتماد سياسات تؤمن الحلول المؤقتة , وتضمن الحلول الدائمة لحصول الفئات الضعيفة على الخدمات الاجتماعية , وفرص العمل وسبل الحماية الاجتماعية , وهذه القوانين والسياسات يمكن ان تشمل حوافز وروادع نظامية مثل القوانين الوقائية , فالقوانين المبنية على حقوق الانسان (مثلاً) يمكن ان تؤدي الى تحسين ضعف الفئات الضعيفة , بتمكينها من اللجوء الى سبل التماس العدالة عبر القضاء والمطالبة بالتحقيق في اسباب الفشل عندما تخذلها المؤسسات , وتغيير الاعراف ابناء ثقافة التسامح وتعميق التماسك الاجتماعي هو ايضاً ضروري , فكثيراً ما تهمل في جهود بناء قدرة المجتمعات , فالمجتمعات المتماسكة هي اكثر قدرة على حماية الافراد من الصدمات , واكثر استعداداً للقبول بالقوانين والسياسات التي تتبنى على مبدأ الالتزام بالجميع , ويرتبط ضعف التماسك الاجتماعي في الغالب بحالات النزاع والعنف , ولا سيما في حالات عدم المساواة في الاستفادة من الموارد والمكاسب المتحققة من الثروات الطبيعية وعدم القدرة للتصدي بفعالية لا يتغير اقتصادي او اجتماعي مفاجئ , او لأثر الصدمات الاقتصادية , وترد هنا اهمية الحملات والرسائل التي تطلق لتغيير انطباعات الافراد الهادفة لتحقيق التغيير الاجتماعي , حيث تأتي القوانين والسياسات والتدابير المعيارية والتربوية بالمفاعيل المرجوة منها.

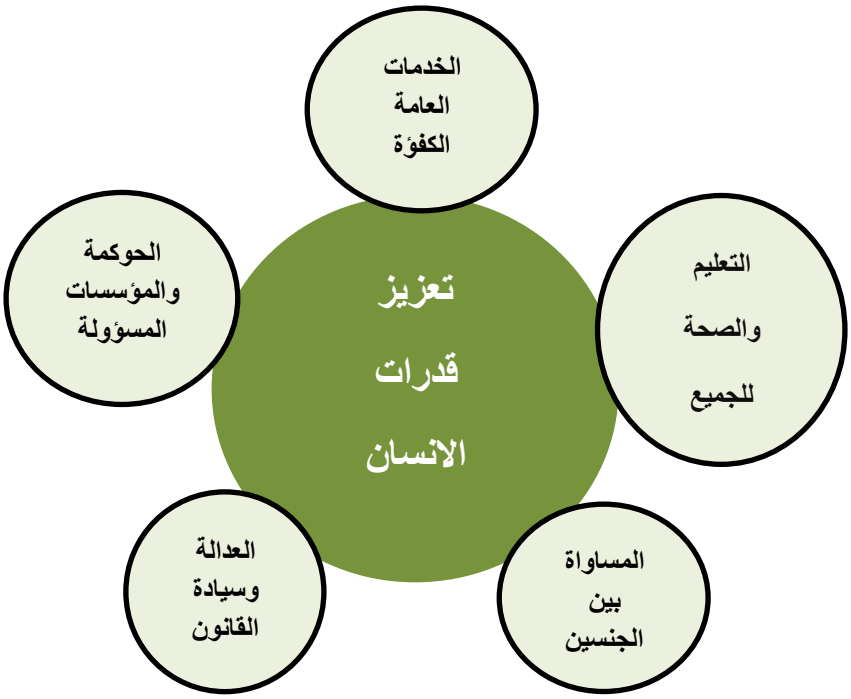
(5) التعافي من الأزمات والنزاعات والعمل على تجنب المخاطر

لا يكون رفاه الانسان بمعزل عن فسحة الحرية التي يعيشون في كنفها , ومدى القدرة التي يمتلكونها للتصدي للأحداث المؤذية والتعافي منها , سواء كانت كوارث بفعل الطبيعة ام ازمات بفعل الانسان وتجنب المخاطر يجب ان يكون في صلب اي منهج لحماية منهج التنمية والمضي فيها , وهي في الأصل نتيجة لعمل الحكومة والمجتمع والمؤسسات لتمكين الافراد وحمايتهم , حيث تعني التنمية إزالة العوائق التي تحول دون تصرف الافراد بملء حريتهم , وتعني ايضاً تمكين المحرومين والمعرضين للإقصاء

N H R
المعهد الوطني لحقوق الانسان
National Institute For Human Rights

من الاستمتاع بحقوقهم , والتعبير عن شواغلهم , واعلاء صوتهم , والمشاركة في تقرير مصيرهم , وتعني حرية الفرد في عيش الحياة التي ينشدوها والتصرف في شؤونه , اذ لابد من اعتماد السياسات والمبادئ التي يمكن العمل بها لبناء القدرة , اي توسيع الخيارات , وتعزيز قدرة الفرد على التغيير وبناء الكفاءات , فتحقيق التقدم في التنمية والمضي فيها , يتوقف على الجهوزية والفاعلية للتصدي للصدمات حال حدوثها , فالسياسات والمؤسسات التي تكافح الاقصاء والتهميش , وتخلق الشعور بالإنتماء وتعزز الثقة وتتيح فرص للارتقاء في المجتمع , تحد من اسباب النزاع , كما يوفر الوعي العام وإتاحة الحصول على المعلومات من فرص دعم السلام , وبناء التوافق حول الاقضية ذات الاهمية الوطنية , من الانتخابات الى عناصر الدستور , وبإستطاعة منظمات المجتمع المدني ومجموعات المواطنين المساهمة في بناء الثقة والسلام على اسس متينة , ويساعد الاستثمار في فرص العمل وسبل العيش المجتمع والافراد على التعافي من الأزمات على المدى القصير وبناء القدرات للتصدي لتحديات الأزمات في المستقبل , ويشكل مبدأ الالتزام بالجميع على المستوى الوطني , قراراً اجتماعياً وسياسياً حازماً يضع الأساس الصلب لبناء قدرة البلد ومواطنيه على المدى الطويل , وهذا الالتزام يعزز قدرة الافراد والمجتمع على التصدي للانتكاسات والتعافي منها.

(ب)تعزيز قدرات الانسان :



ان التقدم في التنمية يجب ان يتمحور حول بناء سياسات تدعم تمتع البشر خيارات صلبة , يستطيعون ممارستها اليوم وفي المستقبل , بحيث يمتلكون القدرة على التصدي للعواقب والتكيف معها , وبإمكان المؤسسات والهياكل والاعراف اما ان تسهم في بناء القدرات وان تؤدي الى تدميرها , ولذا فأن بإستطاعة سياسات الحكومة وشبكات الدعم من منظمات المجتمع المدني تمكين الافراد من تجاوز المخاطر في اي زمان ومكان , فالتغاضي عن عدم المساواة الافقية في المجتمع يمكن ان يضعف قدرات فئات معينة منه , مما يقتضي معرفة انواع السياسات والاصلاحات المؤسسية التي يمكن ان تساهم في بناء قدرة الانسان وحماية المجتمع ونسيجه , ولاسيما الفئات المعرضة للإقصاء والتهميش.

فالقدرات التي تتراكم في الفرد خلال حياته تحتاج الى تغذية وتطوير حتى لا تركد وتضمر , وهذه القدرات تبنى نتيجة للاستثمارات التي يجريها الفرد في مراحل سابقة من حياته , كما يمكن ان تصاب بعطل دائم نتيجة لصدمة عابرة او قصيرة الاجل, فأي انتكاسة يتعرض لها الفرد في الطفولة ,مثلاً, يمكن ان تكون لها تداعيات خطيرة ترافقه مدى حياته , فتؤثر على حظوظه في الثبات في العمل , وتزيد من عناصر عدم اليقين مع التقدم في العمر , حيث تتطلب الطبيعة التراكمية لحالة الضعف هذه اتخاذ اجراءات

المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

التدخل في إطار السياسة العامة في حينها وعلى مدار دورة الحياة , ومن الضروري ايلاء اهتمام خاص للفترات الحساسة في حياة الانسان , فألاستثمار في التعليم المبكر , وايجاد فرص العمل للشباب , ودعم المسنين , كلها اجراءات يمكن ان تعزز القدرات الحياتية.

وتشتق من هذا الهدف الاستراتيجي, الاهداف الاجرائية الاتية :

(١) تأمين التعليم والصحة للجميع :

ان تبني سياسة التعليم والصحة للجميع لا تبني قدرة الانسان فحسب , بل تسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد ككل , وتستطيع جميع البلدان تقريباً , اياً كان مستواها الانمائي , تأمين حد ادنى من هذه الخدمات للجميع , ويمكن تطوير مستوى هذه الخدمات قدر ما يسحبها الحيز المالي , فبإستطاعة اي بلد من فئة الدخل المنخفض ان يبدأ بحد ادنى من التعليم والرعاية الصحية , ثم يوسع نطاق الخدمات لتشمل الحد الادنى من الحماية للعمال , وباستطاعة اي بلد من فئة الدخل المرتفع ،حيث يتوافر الحد الادنى من التعليم و الرعاية الصحية ، التوسع فبي برامج تأمينها لتغطي فئات لم تشملها ، كالعاملين في الزراعة والعاملين في المنازل .فالتعليم والرغاية الصحية حق يتطلب العمل بمبدأ الالتزام بالجميع توجيه الاهتمام اللازم والموارد الكافية للفئات المحتاجة الالتزام بهذا المبدأ ضمان حق جميع الفئات والشرائح في المجتمع في تكافؤ الفرص ، مع ضرورة توجيه المعاملة التفضيلية للفئات التي عانت من عدم المساواة والحرمان في الماضي ، بتقديم قدر اكبر من الخدمات والموارد لها ،لبناء قدرات الافراد كافه وتعزيز خياراتهم في الحياة .

كما ان الالتزام بالجميع تعد الطريقة الفاعلة لمعالجة الطبيعة المفاجئة للمخاطر , فأذا كانت السياسات الاجتماعية وبالأخص سياسات التعليم والصحة تعني بالجميع ،فهذا لا يعني انها تعني فقط بحماية الذين يعانون من ضعف الحال ومحدودية القدرة ، ومن المشاكل الصحية ،ومن غيرها ،بل تعني بتأمين حد ادنى من القدرات للأجيال المقبلة .

٢- المساواة بين الجنسين (المرأة والرجل)

تمثيل مشكلة عدم المساواة المتجذرة والمزمنة واحدة من الاعباء الرئيسية التي تلقي بثقلها على التنمية ،مما يحد من الخيارات ويضعف النسيج الاجتماعي ،وتتجذر المخاطر الدائمة في حالات الاقصاء المزمن ،وضحيتها النساء في المجتمعات الابوية ،حيث تعيش هذه الفئات التمييز والاقصاء فيظل ممارسات واعراف ثقافية عميقة الجذور ،وللمؤسسات الحكومية المسؤولة ،ومنظمات المجتمع المدني ،والناشطات والناشطون في الدفاع عن حقوق المرأة والغاء التمييز والتهميش ، دور فاعل في تجاوز شعور الاجحاف ،والاقصاء ، والضعف الذي يثير الاستياء في المجتمع ، كما ان تشجيع مشاركة المواطنين والتبعية الجماعية لها تأثيرها في ضمان اعتراف الدولة بمصالح الفئات الضعيفة وحقوقها وفي مقدمتها حقوق ومكانة المرأة في المجتمع ودورها الفاعل في البناء الاجتماعي والتنمية .والدول التي تعترف بمشكلة عدم المساواة ،والتمييز ضد المرأة ،وتتخذ الاجراءات الازمة للحد منها بين مختلف الفئات (عدم المساواة الافقية)هي اكثر قدرة على العمل بمبدأ الالتزام بالجميع، بناء التماسك الاجتماعي ،وتجنب الازمات والتعافي منها ، وذلك لان قضية عدم المساواة وتفاقمها تمثل واحدة من اكثر الصعوبات التي تعوق جهود تجنب المخاطر والوقاية من والصدمات ، فإنعدام المساواة ، اذا ما تجاوزت حداً معيناً قد تؤدي الى حالات عزلة ، واضطرابات اجتماعية ، ومخاطر تهدد شرائح كبيرة من السكان ، فتتأكل الكفاءات الاجتماعية ويحتمل الوصول الى حد يتعذر بعده تجنب حدوث شروخ في المجتمع .

٣- ضمان العدالة وسيادة القانون بين فئات المجتمع المختلطة:

ان التحدي الكبير ليس فقط بحماية الانسان المعرض للانزلاق في دوامة الضيق والحرمان ،بل في ايجاد بيئة موازرة لها مواصلة التقدم في التنمية في مستقبل حياته, وهذا يتطلب النظر الى موضوع العدالة وسيادة القانون اعتبارهما موضوعين ذوا ابعاد متعددة ،من خلالهما يتم صون الحقوق والخدمات للجميع ،وضمان تكافؤ الفرص ،وتعزيز القدرات مدى الحياة ،واحتواء الجميع بدون استثناء ،

وهذه الاجراءات المترابطة والمتآزرة تسم في بناء قدرة المجتمع وقدرة الانسان .ولذا تبرز الضرورة في اتخاذ خطوات على مستوى السياسة العامة لترسيخ ثقافه سيادة القانون لدى الجميع ،وازالة الفوارق بين الافراد التي تضمن بناء قدرة المجتمع وقدرات الافراد ،وتوزيع فوائد الرخاء لتشمل الجميع وتساهم في بناء القدرة على حماية التقدم في التنمية ، ولكنه أيا من هذه النتائج لا تأتي تلقائيا بثماره، لعمل جماعي دؤوب و اجراءات فعالة تتخذ على مستوى المؤسسات و قيادة حازمة على المستوى المحلي و الوطني ففي

N H R
معهد الوطني لحقوق الانسان
National Institute For Human Rights

تكافؤ الفرص فوائد للمجتمع بكامله ،ومعالجة مواطن الضعف المتداخلة والمتعددة الابعاد اذا لم يتم التعامل معها بنحو منهجي ستكونه مسيرة التنمية رهن التعذر لابل التراجع.

٤- اعتماد تطبيقات الحوكمة وبناء المؤسسات المسؤولة

لابد ان ترتكز السياسة العامة على تعزيز القدرات ،وحماية الافراد ولاسيما الضعفاء ،وعلى تجنب المخاطر، فمعظم المخاطر تستمر بفعل العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ،وعدم كفاية الخدمات العامة ، ووجود نواقص في السياسة العامة ، حيث ان دوام هذه المخاطر قد يكون نتيجة القصور في السياسات المعتمدة وبناء المؤسسات العامة ، وفي الاعراف الاجتماعية ،بما في ذلك التمييز في الماضي والحاضر ضد فئات معينة على اساس الانتماء الاثني ، او المعتقد الديني ،او الجنس او اي هوية اخرى .

ولذلك تتطلب مهمة بناء قدرة الانسان والمجتمعات تصدي للانتكاسات ، فالإنسان الذي يملك ما يكفي من القدرات الاساسية ،من التعليم والرعاية الصحية ،والدخل الكافي ، هو الاقل قدرة على ممارسة حقه في عيش الحياة التي ينشدها ،كما يمكن ان تصطدم خياراته بقيود اجتماعية وممارسات اقصائية ، ترسخ التمييز الاجتماعي في السياسات العامة وفي الحياة الاجتماعية ، ومع اعتماد تطبيقات الحوكمة ،ووجود المؤسسات المسؤولة والتداخلات الفاعلة على مستوى السياسة العامة ، ويمكن ايجاد محرك مستدام لتعزيز القدرات الفردية والظروف الاجتماعية ،التي تعزز قدرة الانسان على التغيير ،وتبني قدرات الفرد والمجتمع .

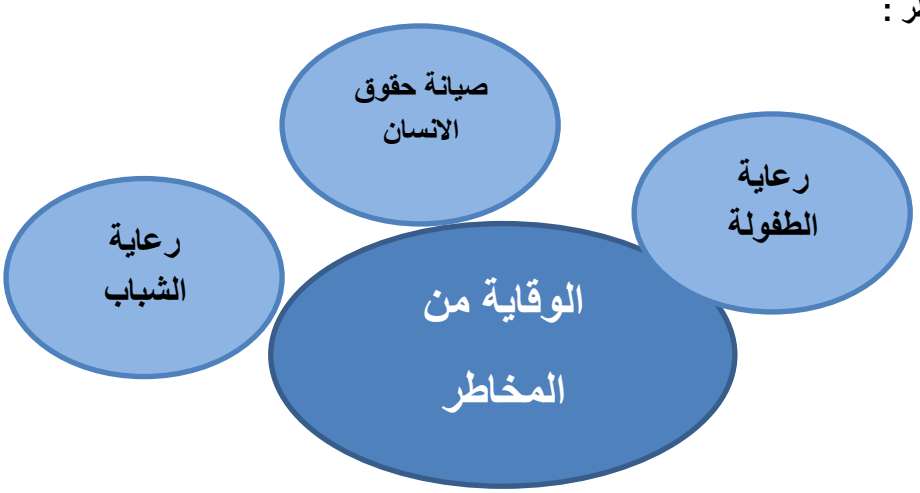
ان تبني واعتماد تطبيقات الحوكمة وارساء وترسيخ مبدأ سيادة القانون يسهم في تحسين السياسات الاجتماعية والاقتصادية ،وفي تكوين الامكانيات التي تؤسس لبناء القدرة البشرية ،في ازالة الحواجز المجتمعية وغيرها من الحواجز التي تحد من تمكن الافراد والمجتمع على التصدي للشدائد (تعديل الاعراف والقوانين وحماية الحقوق)حيث تتطلب ازالة هذه الحواجز اعتماد سياسات للتخفيف من قيود الاستفادة من الفرص والقدرة على الاختبار ،بالقضاء على التمييز مثلاً ،وتحقيق المساواة بين الجنسين والاعتراف بحقوق الاقليات ،والواقع ان السياسات القطاعية التي توضع للتصدي لمخاطر محددة مهمة جداً ، ولكن الاهم اعتماد سياسات تأسيسية لتجنب المخاطر في المجتمع باسره .

٥- تقديم الخدمات العامة الكفؤة وتبسيط الاجراءات والقضاء على الروتين :

ان تأمين الخدمات العامة للجميع وتبسيط اجراءات تقديمها، والقضاء على البيروقراطية الادارية والروتين الطويل ، هذا ليس في حيز المرغوب فحسب ، بل في حيز الممكن ، وفي مراحل مبكرة من التنمية ، حيث تظهر العديد من التجارب التي يشهدها العالم ، ان ذلك يمكن تحقيقه بسرعه وفي اقل من عقد من الزمن .

والشائع ان القدرة على تأمين وتقديم الخدمات العامة الاساسية للجميع تقتصر على البلدان الغنية ،ولكن هناك من الادلة ،ما يشير الى عكس ذلك ،فبإستثناء المجتمعات التي تشهد اعمال عنف او اضطرابات ،تستطيع جميع المجتمعات تقديم الخدمات العامة الاساسية لجميع افرادها ، وهذا ما فعلتها العديد منها ، وقد اتضح ان استثمارا اوليا بنسبة صغيرة من الناتج المحلي يحقق من الفوائد ما يتجاوز بكثير قيمة الاستثمار فمبرر تقديم الخدمات العامة الاساسية للجميع هو تبسيط اجراءات الاستفادة هو اولا واخيرا في وجوب تمكين كل فرد ، فيعيش الحياة التي ينشدها ، ويحصل على المقومات الاساسية للحياة الكريمة ، أيا تكن قدراتها المادية ، وحيث ان اساليب تقديم الخدمات تختلف حسب ظروف البلد وخصوصياتها ، تبقى فكرة وحيدة اساس التجارب الناجحة في كل مكان : الدولة هي المسؤولة الاولى عن تأمين الخدمات العامة وكفاءة لجميع السكان ، بمقتضى عقد اجتماعي اساسي بينها وبين المواطنين .

(ج) الوقاية من المخاطر :





يستخدم مفهوم المخاطر عادة لوصف التعرض للمخاطر المادية والتصدي لها ، والتركيز هنا على علاقة الترابط بين تجنب المخاطر والمضي في التقدم في التنمية ،كما يتناول المفهوم تعرض البشر للمخاطر من منطلق وصف احتمالات تقويض خيارات الافراد وتقييد حرياتهم ، اذا النظرة لمفهوم المخاطر تكون من منظور التنمية المستدامة ، والاهتمام بالمخاطر التي قد تصيب ظروف الافراد والمجتمع وانجازات المستقبل ، مما يستدعي اعتماد تدابير تدعم بناء القدرات وتتيح فرصة ان يحدد الانسان خياراته الحياتية التي يرغبها ، وتحصن التقدم في التنمية والمضيفية . ونركز هنا على مصادر المخاطر المستحكمة والدائمة ، ونسأل لماذا تصيب فئات اكثر من اخرى ، ولماذا الامن الشخصي للمرأة ، مثل ، معرض للمخاطر أكثر من أمن الرجل ،

وما هي الاسباب الهيكلية التي تؤدي الى تعرض فئات دون اخرى للمخاطر ، فالأفراد يتعرضون بدرجات متفاوتة لمخاطر تهدد امنهم ، ولأنواع مختلفة من المخاطر على مدى مراحل حياتهم ، واكثر الفئات تعرضا للمخاطر هم الاطفال والمراهقون والمرأة وكبار السن بحكم طبيعة الظروف التي تحيط بحياتهم ، مما يتطلب انواعا من الاستثمارات ومجموعة من الاجراءات التي يمكن ان تقيم من هذه المخاطر , وتمثل الهجرة القسرية بسبب النزاعات سبباً مهماً للتعرض للمخاطر , حيث تدفع النزاعات الافراد الى هجر منازلهم وترك سبل عيشهم , وترتفع نسبة النساء والاطفال لتصل الى 80% من اعداد اللاجئين والنازحين في العالم , فد هاجر بين عامي 2012 و 2013 اكثر من مليون شخص بلدان منشأهم بسبب النزاعات والاضطهاد , ويسجل مكتب مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين حوالي 36 مليون شخص في هذا الوضع , حيث تولد النزاعات اضراراً دائمة تعيش مع الافراد طوال حياتهم , وتسبب مشاكل صحية دائمة لأجيال كاملة من الاطفال في مناطق النزاعات , فتمنعهم من متابعة دراستهم الابتدائية , كما تسبب مشاكل جسيمة , وتلحق خسارة الاسرة والمجتمع , وخسارة المنزل وسبل المعيشة , وتؤثر على الكثير من القرارات في الاسرة , بما في ذلك الهجرة , فالجهوزية وجهود التعافي تخفف من اثار المخاطر , فيكتسب المجتمع المزيد من القدرة بحيث يستطيع مقاومة الصدمات بأقل الخسائر في الارواح والموارد , كما يكتسب المجتمع الشروط اللازمة للتعافي السريع , فجهود بناء التماسك الاجتماعي في مناطق النزاعات عادة تؤدي الى الحد من مخاطر النزاعات على المدى الطويل , بينما يساعد انظمة الانذار المبكر وبناء المؤسسات المسؤولة في الحد من اثار الكوارث الطبيعية , وكذلك يمكن ان تسهم السياسات والاجراءات في معالجة القضايا الكبيرة التي تجعل الافراد والمجتمع عرضة للمخاطر وعلى مستويات اساسية ثلاثة هي الوقاية والتحصين والحماية , والاساس في هذا السياق هو السياسات التي تسهم في هذه المجالات الثلاثة وتبني قدرة الانسان والمجتمع.

وتشير العديد من التجارب العالمية الى ان تحسين السياسات له دور كبير وواضح في الوقاية من النزاعات وعدم الاستقرار الاقتصادي , وتخفيف اثر الصدمات البيئية , والحد من تفشي الامراض والتقليل من وقوع الصدمات وتخفيف اثارها , وبالوقاية ايضاً يمكن استباق الاتجاهات المستقبلية الوطنية والعالمية عن طريق اتخاذ اجراءات وطنية مثل سياسات الاقتصاد الكلي , وتدابير الحد من الامراض كالتلقيح , واجراءات التخفيف من احتمال حدوث الفيضانات , فالاستثمارات الصائبة في الوقت الصائب , لاسيما في الطفولة المبكرة والمراهقة , تسهم في الوقاية من المخاطر , وفي معظم الحالات تستوفي الوقاية شرط الفاعلية من حيث الكلفة , اما الحد من التقلبات العالمية في حركة رؤوس الاموال , واسعار المواد الغذائية واسعار الطاقة كالنفط , ومن انبعاثات تنائي اكسيد الكاربون , فيتطلب إجراءات جماعية عالمية , من دونها تبقى قيمة السياسات الوطنية محدودة.

وتشتق من هذا الهدف الاستراتيجي , الاهداف الاجرائية الاتية :

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

(١) اشاعة ثقافة ومبادئ حقوق الانسان :

لقد اصبح الحق والحرية تعبيرين متلازمين في الوقت الحاضر , بفعل التطورات السريعة والمتلاحقة التي شهدتها الجهود الدولية , فهما يرجعان الى طبيعة واحدة , وان التفرقة بينها هي تفرقة شكلية , فالحق ما هو الا مظهر اساسي من مظاهر الحرية , وتتطلب الضرورة مع هذا الاتساع في الاهتمام العالمي المعاصر توحيد الحقوق والحريات في دول العالم اجمع , لكل انسان في كل زمان ومكان , ومن ثم احترامها في النظم القانونية الوطنية , حيث يعد ما تقدمه هذه النظم من ضمانات لكفالة هذه الحقوق والحريات , واحداً من العوامل البالغة الخطورة في تقييم مدى اقتراب الدول من المعايير الدولية العامة للتقدم الاجتماعي والرقي الحضاري ومعايشتها لروح العصر.

وتشتمل المواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان بصفة خاصة على وجهين من المسؤولية للدول الاعضاء فيها , فهي مسؤوله عن نفاذها في مواجهة المجتمع الدولي من خلال الآليات الدولية والاقليمية المشكلة بهدف حماية ورصد ومراقبة تنفيذها, ومن جهة اخرى تأتي مسؤولية الدولة قبل مواطنيها والموجودين على اراضيها في توفير وضمان وحماية هذه الحقوق والحريات وفقاً للمعايير الدولية.

ورغم ان اهمية صون حقوق الانسان في اتساع ملموس , الا ان معطيات هذه المسيرة لن تعطي ثمارها تماماً الا بضمان اعتمادها وحمايتها في التشريعات الوطنية, فالتأكيد على ضرورة الاهتمام بإشاعة المبادئ وثقافة حقوق الانسان على المستوى الوطني, واعتماد الوسائل الكفيلة بضمان تنفيذها, لا يعني اهمال الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال, بل هو دعوة لتنسيق الجهود الوطنية مع الجهد الدولي من اجل الوصول الى اكثر النتائج ايجابية, ولدفع مسيرة الانسانية الى الامام, فهي ليست مسيرة فرد او مجتمع بذاته, او امة معينة , بقدر ما هي مسيرة انسان وقضية امم وهدف منشود كافحت من اجله الشعوب.

وترتبط مبادئ حقوق الانسان بعلاقة متماسكة ومستدامة مع مبادئ وتطبيقات الديموقراطية , التي تتيح وتضمن الممارسة الحرة لحقوق الفرد والجماعة , ولا تتواجد بدونها الديموقراطية حتى لو كانت لها مظاهر خارجية ندركها, وتتجلى هذه الحقوق الاساسية ب : الحياة, الحرية, الملكية, والتمتع بحماية القانون والمساواة وعدم التمييز وحرية التعبير والتجمع والوصول الى القضاء وكل حق من هذه الحقوق الاساسية ينشئ بدوره حقوقاً جوهرية اخرى.

(٢) حماية ورعاية الطفولة

تمثل الطفولة المرحلة الاساسية ، ونافذة الفرص لحل مشكلة عدم المساواة وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة ومستدامة ، حيث تساعد اجراءات التدخل في مرحلة النمو المبكر ، من خلال تأمين الرعاية الصحية الاساسية والتغذية الكافية ، والعناية والمتابعة في بيئة حاضنة ، تساعد الاطفال على التقدم في مرحلة الدراسة الابتدائية ، والاستمرار حتى الانتهاء من المرحلة الثانوية ، والانتقال الى مرحلة البلوغ ، والمشاركة في القوى العاملة .

ويؤدي الاستثمار في الطفولة دورا هاما في الحد من دور حادث الولادة في تحديد نتائج الحياة ، واكثر الاستثمارات فائدة هي التي تركز على التربية والرعاية من الاهل ، والترابط والتفاعل بين الاباء والابناء ، فالتربية الجيدة تفوق في أهميتها وفرة المال ، فالطفل الذي يعيش حالة يسر مادي وخللا في التربية والرعاية ، هو اكثر عرضة للحرمان من طفل يعيش ضائقة مالية في ظل رعاية جيدة وتوجيه من الاهل ، وتبين هذه النظرة الجديدة الى الطفولة ان مفهوم العدالة الاجتماعية يلتقي مع مفهوم الكفاءة الاقتصادية ، ووسائل الدعم لفاعلة للحياة الاسرية ،التي تعزز التفاعل بين الاهل والاطفال ، وتحفز الاطفال لها ما يبررها اكثر من العوائد الاقتصادية ، فتنمية الطفولة يمكن ان تكون مساهما قيما في نجاح أي استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية .

وفي اطلاق البرامج الوطنية او توسيع نطاقها ، من الضروري النظر في اربعة مكونات رئيسية هي الرعاية قبل الولادة وبعدها ، وتعليم الاهل وتدريبهم ، والدخل ، والتغذية ، فدماغ الطفل ينمو بسرعة في سنوات الطفولة الاولى ، ثم يستقر عند مستوى معين بعد ذلك ، لكن مخصصات الميزانية للخدمات الاجتماعية العامة تكون عادة في أدنى حد لها في سنين الطفولة الاولى ثم تزداد لاحقا .

ولابد لإدامة المكاسب التي تتحقق بفعل التدخلات المبكرة ، من استكمالها بإستثمارات مستمرة في جودة التعليم ، فالتدخلات في مرحلة الطفولة لا تكفي وحدها ، بل من الضروري استكمال التدخلات في مرحلة الطفولة بإستثمارات في التعلم مدى الحياة ، في سن المراهقة والبلوغ ، وفي السن المتقدمة ، لتمكين الافراد من النهوض بقدراتهم الى اقصى ما يملكونه من طاقات ، غير ان

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

السياسات المعتمدة حاليا في التعليم والتدريب تفتقر الى التوازن ، اذ تركز على تنمية المهارات المعرفية وتهمل المهارات الاجتماعية ، والضوابط الذاتية ، والحماس الذاتي ، وغيرها من المهارات غير المعرفية ، التي تتوقف عليها امكانات النجاح في الحياة ، حيث من الخطأ الافتراض بأن القدرات ثابتة ، فالقدرات المعرفية وغير المعرفية تتطور بإستمرار بدءا بالسنوات الأولى ؟، وهي التي تحفز عملية التعلم وتحسين الداء ، فالحافز الاكاديمي مثلا لا ينتج التحصيل العلمي فحسب ، بل يحد من السلوكيات الضارة ، ويطور ملامح الشخصية ، ويمكن عن طريقة تعزيز القدرة على التعلم ، وعلى تحسين التحصيل العلمي ، واستبعاد السلوكيات العدائية والانطوائية ، والمخالفة للقوانين ، التي تشجع على ارتكاب الجريمة وتضعف الاداء في سوق العمل .

(٣) الاهتمام ورعاية الشباب (جيل المستقبل)

تمتد مرحلة الشباب من سن ١٥ سنة الى ٢٤ سنة, وهي مرحلة انتقالية مصيرية يتعلم الفرد من خلالها كيفية الانخراط في المجتمع وفي عالم العمل, وترتفع نسبة الشبا من مجموع السكان في العديد من البلدان كما هو الحال في العراق الفدرالي (واقليم كوردستان بالأخص) ومن الضروري ان تؤمن الحكومات فرص عمل بالقدر الكافي للشباب , تجنباً للاختلالات الاجتماعية التي قد تحصل, فقد اظهرت نتائج بعض الابحاث الحديثة ان الفارق الكبير بين عدد الشبا المتعلمين وفرص العمل المتاحة لهم يمكن ان يسبب الاحباط واليأس, وحسب منظمة العمل الدولية, لا يتوقع حدوث زيادة تذكر في فرص العمل في الشرق الاوسط, مما قد يؤدي الى مزيد من التباعد بين عدد الفرص وحجم التطلعات, ويتعرض الشباب في مختلف انحاء العالم للتهميش في سوق العمل, بسبب النقص في الخبرة المهنية, والافتقار الى الشبكات الاجتماعية وضعف القدرات اللازمة للبحث عن عمل, وعدم توفر الموارد المالية لإيجاده, لذلك يبقى الشباب اكثر عرضة للبطالة من فئات المجتمع الاخرى, او يعانون من التشغيل غير الكامل, او يعملون بعقود غير مستقرة وكثيراً ما تكون معدلات البطالة بين الشباب اعلى من معدلات البطالة بين الكبار واكثر تأثراً بالصدمات الاقتصادية.

ولا يمكن فهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية العديدة التي تواجه الشباب اليوم في معزل عن علاقة التفاعل بين فرادة الاتجاهات الديموغرافية وخصوصية الظروف الاقتصادية, وقد ازدادت نسبة الشباب من مجموع السكان نتيجة للانخفاض في معدلات الخصوبة في الكثير من البلدان النامية خلال الاعوام الاربعين الماضية , فتكون ما يعرف "بكتلة الشباب" وفي هذه الزيادة فرصة لدفع عجلة التنمية مع زيادة القوى العاملة التي تتمتع بمستوى افضل من التحصيل العملي ومن القدرة على الانتاج , ولكن تزايد القوى العاملة لم يترافق مع زيادة في فرص العمل المنتج ويعتبر معد لبطالة الشباب المرتفع حالياً, مصدر خسائر كبيرة لطاقات التنمية, لا تقوض التقدم الاقتصادي فحسب, بل تزيد من تعرض المجتمعات للاضطرابات واعمال العنف.

ويتعرض الشباب للمخاطر ايضاً بفعل ما يواجهونه في حياتهم من تغيرات جسدية ومعرفية واجتماعية وجنسية وعاطفية, فقد تدفع الظروف المراهقين الى خارج المدرسة وسوق العمل, فتضيق امامهم فرص الانخراط في المجتمع, وقد يُضطر بعضهم الى العمل, او يصبحون مهاجرين غير شرعيين , وتتأثر هذه التجارب بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشون فيه ويرى الشباب في العديد من البلدان ان فرصهم رهينة لعدم الاستقرار الاقتصادي , والتغير في التكنلوجيا والانتفاضات السياسية والنزاعات وتغير المناخ , فيتحول حماسهم وروح المبادرة لديهم الى احباط ويأس.

(4) تطوير وتطبيق سياسات الاقتصاد الكلي الفاعلة:

تستأثر سياسات الاقتصاد الكلي بأهمية بالغة في التنمية المستدامة , اذ تؤثر على فرص العمل من حيث الكمية والنوعية , ومستوى الحماية الاجتماعية وتأمين الخدمات العامة وتظهر الوقائع يوماً بعد يوم ان سياسات الاقتصاد الكلي الحالية , في كثير من الاحيان قد تؤدي الى تقلبات في الانتاج واسعار الصرف , كما تزيد من عدم المساواة فتقوض جهود التنمية , والسبب في ذلك هو التركيز المفرط على تثبيت الاسعار وسوء التقرير في استخدام سياسات التقشف , مما يفاقم من مشاكل الدين العالم والخاص ولا يساهم حقاً في تشجيع الانتعاش الاقتصادي, وقد حان الوقت لإعادة تقييم مسوغات اعتماد تدابير التقشف وإعادة تركيز الجهود في السياسات على تعزيز الاستثمارات من اجل تحقيق النمو المطرد الطويل الامد.\ولذلك من الضروري وضع اطار للسياسات محورها الانسان, تتوافق ضمنه سياسات الاقتصاد الكلي والاصلاح الهيكلي, والتدخلات في سوق العمل والحماية الاجتماعية , ويجب توجيه هذه السياسات نحو تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع, واستحداث فرص العمل المنتج واللائق, وتأمين الخدمات الاجتماعية الاساسية والحماية الاجتماعية, مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا الإنصاف والاستدامة, وفي ظل المشاكل الشائكة التي تواجهها المجتمعات المعاصرة, لا بد من اعتماد رؤية جديدة تسمح بإنتقاء السياسات التي تتلاقى على المضي في التنمية وضمان استدامتها.

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

يجب ان تكون سياسة الاقتصاد الكلي متعددة الاهداف (لا تركز فقط على معدل التضخم) ومتعددة الادوات ٠لا تعتمد فقط على السياسة النقدية) تخفف من اثر الازمات, وتسهل عملية التعافي منها, وان تكمل بتعميم الحماية الاجتماعية التي لا تكتفي بتخفيف آثار التعرض للمخاطر على السكان, بل تثبت الاقتصاد إزاء الصدمات, وفي بعض البلدان النامية قد لا تكون سياسات مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية الخطوة الاولى, اذا كانت تواجه عوائق هيكلية امام خلق فرص العمل.

ولا تملك البلدان النامية عادة قدرة البلدان المتقدمة على مواجهة الصدمات الاقتصادية الكبيرة وتستغرق وقتاً اطول للتعافي من الازمات, والبلدان الاشد فقراً هي عادة اكثر تعرضاً لتقلب نمو الناتج المحلي الاجمالي, وهي تمضي فترة اطول في الانكماش الحاد ومناسباً بذلك عدم التنوع في تركيبة الاقتصاد وضيق حيز السياسات فيها, فكثيراً ما تسبب الازمات الاقتصادية بأرتفاع معدل البطالة والضائقة المالية الا ان الطفرة الاقتصادية تؤدي الى عدم المساواة مما قد يساهم في اندلاع ازمة جديدة , ويمكن ان يكون عامل عدم المساواة سبباً ونتيجة لانعدام استقرار الاقتصاد الكلي في آن واحد , وتوزيع الدخل على نحو اكثر تكافؤاً يعزز النمو الاقتصادي ويحقق المزيد من الاستقرار السياسي والاجتماعي , فالواقع ان تراجع عدم المساوة في الدخل يرتبط بإطالة فترات النمو وتأخر تحقيقه, وبإطالة فترة تحسن الاستدامة الاقتصادية.

(٤) ضمان وتعزيز التكافل الاجتماعي

ويؤثر تكافل فئات المجتمع في كيفية استجابة الافراد والمجموعات للصدمات الدائمة والمنتشرة , فضعف التكافل والتماسك الاجتماعي وعدم المساواة يهدد انجازات التنمية, اذ يؤدي الى خلل في المؤسسات وفي العقد الاجتماعي, وعندما ينخفض مستوى الشعور بثقافة التكافل الاجتماعي وتتسع فجوة عدم المساواة حداً معيناً , تزيد نزعة السعي الى الريع , فيعرقل النمو ويبطئ جهود الحد من الفقر ويضعف الالتزام السياسي والاجتماعي , كما يمكن ان يؤدي النشاط الريع بحد ذاته الى مزيد من عدم المساواة , ويعطل ايضاً الكثير من جهود التنمية اذ يقلل الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الاساسية والسلع العامة ويزعزع الاستقرار السياسي وتسجل المجتمعات المتكالفة والمتماسكة والاكثر مساواة اداءً جيداً في معظم ابعاد التنمية , بما في ذلك القدرة على مواجهة المخاطر والتحديات , ويشعر الافراد بالمزيد من الامان عندما تؤدي الدولة الدور المطلوب منها وعندما تترسخ اسس وثقافة التكافل والتماسك الاجتماعي بحماية الحقوق نشر ثقافة التسامح والاحتواء واغاثة المهجرين والنازحين , وتضم الدولة مؤسسات اجتماعية قوية تهيئ للأفراد والمجموعات فسحة امان للتعبير عن احتياجاتهم والمطالبة بحقوقهم في الدعم والحماية والاغاثة , وبناء روابط للتحرك الجماعي الفاعل.

(6) اقرار وتطبيق اسس ومبادئ الحوكمة والادارة الرشيدة:

من ابرز اوجه المخاطر التي يتعرض لها الانسان عدم قدرته على التأثير على القرارات التي تؤثر على حياته , قرارات تتخذها جهات اكثر نفوذاً , قد لا تفهم وضع المعرضين للمخاطر , ولمعالجة هذا الوضع يجب ان تعترف الدولة بأهمية اقرار وتطبيق اسس الحوكمة والادارة الرشيدة , والنظر بجدية بشواغل فئات المجتمع كافة , وبالأخص الفئات الضعيفة والمهمشة المعرضة للمخاطر وتتدخل لمعالجتها بالإجراءات المناسبة, وهذه المعالجة تتطلب ضمن جملة امور, اعلاء صوت المواطنين في عمليات اتخاذ القرار , واقرار الحق بإلتماس العدالة عند انتهاك الحقوق والتعرض للتميز.

ولا يكفي فهم السبب التقني التي للتعرض للمخاطر لتصميم وتطبيق اسس الحوكمة والادارة الرشيدة المناسبة للقضاء عليه, في البداية يجب تحديد العمليات التي ينشأ منها الخطر , ثم لا بد من توافر الدافع السياسي والارادة اللازمة لمعالجتها , والحريات السياسية جزء رئيسي من هذه المعالجة, كما ان التمثيل المباشر والحركات الاجتماعية وضغوط المجتمع المدني والنقابات , دور في تكوين السياسة العامة والعمليات السياسية في النطاق الاوسع للاقتصاد السياسي , وهذا الدور مهم في تمثيل مصالح فئات المجتمع المعرضة للمخاطر.

ومن الادلة ما يؤكد ان مؤسسات الدولة يمكن ان تتجاوب مع حاجات المواطنين المعرضين للمخاطر وفقاً لما يأتي:

- عندما تنفذ الادارات العامة السياسات بكفاءة وشفافية وتخضع للمسائلة امام المستفيدين , فهذا يحد من الفساد والاذى ويسمح بإستخدام نفوذ الدولة بفعالية في تخصيص الموارد لتنفيذ الاجراءات العامة التي تفيد فئات المجتمع.
- عندما تراعي المنظومة القانونية مصالح الجميع , وتكون متاحة لهم , وتضمن حقوقهم وتدافع عنها.

المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

- عندما تسهر الحكومات المركزية والمحلية على تأمين الخدمات العامة للجميع وتحد من احتمالات استئثار النخب والمجموعات النافذة بهذه الخدمات , وتعتمد البلدان التي تحاول الاستجابة لحاجات ومصالح الفئات المعرضة للإقصاء اشكالاً مختلفة من اللامركزية.
- عندما تقدم الحكومات الدعم السياسي للتحرك العامل لمكافحة الفساد , وذلك بتهيئة البيئة المناصرة المستندة على الشفافية والوضوح.
- عندما تحترم الانظمة السياسية سيادة القانون , وتسمح بحرية التعبير واعلاء الصوت السياسي وتمكين الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر من المشاركة في العمليات.
- غير ان التحديات التي تواجه اقرار وتطبيق اسس الحوكمة والادارة الرشيدة عديدة ومتنوعة , من ضعف الارادة السياسية الى ضعف القدرات والتمويل في المؤسسات العامة , وكذلك في مؤسسات خدمة المدينة والمحاكم , تحسين المساءلة من خلال اتخاذ تدابير لضمان الشفافية على غرار قانون الحق في الحصول على المعلومات , فيكشف الفساد وترسيخ الكفاءة وتعزيزها , كما يمكن ان تتيح زيادة فرص المشاركة بوسائل مثل المشاركة في إعداد الميزانية , وتحسين التمثيل في الحكومة لفئات المجتمع المختلفة وبالأخص المهمشة منها والمستعبدة اعلاء صوتها.
- فأسس الحكومة والادارة الرشيدة لا تقوم على تقديم الخدمات وحدها , بل يجب ان تملك المؤسسات نفسها القدرة على الاستجابة لحاجات الجميع , وليس فقط النافذين في المجتمع , فالمؤسسات نفسها هي نتاج تاريخ البلد وسياساته , والمؤسسات التي تنبض بالفعالية في جميع الظروف فهي التي تشجع المشاركة وتخضع للمساءلة وتملك القدرة على تمثيل السكان على تنوعهم , وتملك الاستعداد للتداول السلمي للسلطة , والقدرة على المحافظة على استقلالية اجهزة الحكم ونزاهتها كجهاز القضاء , وتفرض الرقابة المدنية على الاجهزة العسكرية من خلال فصل السلطات وفرض الضوابط , وهذه المزايا مهمة في اوقات الاستقرار ولكنها ايضاً بالغة الاهمية لحماية حقوق الضعفاء المعرضين للمخاطر في اوقات الازمات.
- وايا يكن الشكل الذي تتخذها المؤسسات في مختلف المجتمعات تبقى الدولة هي المسؤولة الاولى عن حماية حقوق المواطنين , غير ان ذلك قد لا يكون كافياً في عصر العولمة , فالقاطنون في اي مكان من العالم قد يتعرضون لمخاطر جراء احداث واجراءات في اي مكان اخر , وبناء المؤسسات المسؤولة على المستوى الوطني يجب ان تواكب جهود على المستوى الدولي لدعمها ومؤازرتها.

صياغة الاستراتيجية
السياسات العامة

تستند جهود تحديد السياسات العامة للعمل المستقبلي على مضامين الاهداف الاستراتيجية والاجرائية المعتمدة في الاستراتيجية , وتمثل هذه السياسات المسارات الرئيسية التي تتبناها الاستراتيجية التي تصب خطوات تنفيذها في تحقيق الاهداف المحددة , وتتضمن السياسات العامة لهذه الاستراتيجية ما ياتي:

١- العمل على تطوير البيئة التشريعية من خلال السعي لموائمة وتوافق التشريعات العراقية مع المعايير والمواثيق الدولية.
٢- توسيع وترسيخ الوعي بحقوق مكونات المجتمع والاقليات والعمل على ازالة العوائق وتذليل التحديات امام مساهمتها الفاعلة في بناء التنمية المستدامة.
٣- تعزيز وتوسيع تطبيقات مبادئ حقوق الانسان في مختلف مجالات الحياة.
٤- ارساء اسس التعاون والشراكة بين وسائل الاعلام والمجتمع المدني والسلطات الثلاث.
٥- دعم الجهود الهادفة لتعزيز التكافل الاجتماعي بين مكونات وشرائح المجتمع العراقي , وتوجيه الاهتمام للفئات المهمشة ومساعدة واغاثة المهجرين والنازحين.
٦- السعي الى تبني المؤسسات الرسمية برامج واضحة تستهدف حماية ودعم الارامل والمطلقات وتيسير متطلباتهن المعيشية.
٧- تنسيق الجهود الهادفة الى زيادة حماية المرأة من التهمبش والعنف والتمييز في الجوانب القانونية والاجتماعية, والتركيز على رفع وعيهن وبناء قدراتهن.
٨- تطوير التشريعات من خلال اقتراح التعديلات على النافذ منها, او اقتراح القوانين الجديدة التي تؤمن المزيد من المساواة بين الجنسين وتتوافق مع المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

N H R
معهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

٩- تحشيد الجهود لدعم صياغة السياسة الجندرية والموازنات في الحكومة الاتحادية واقليم كوردستان.
١٠- العمل على توسيع فرص التعليم للجميع ودعم برامج محو الامية للكبار من الجنسين.
١١- السعي لتحقيق المساواة المبدئية والتامة في فرص التعليم الاساسي والمتوسطة بالتركيز على ازالة الفوارق بين المدينة والريف.
١٢- دعم الجهود الهادفة لتطوير وتوسيع التعليم بمختلف مستوياته (الجودة والنوعية _ الوصول الى التعليم).
١٣- العمل بجد لترسيخ مبادئ وتطبيقات الفصل بين السلطات وتنظيم السلطة القضائية.
١٤- تعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار عبر مشاريع وبرامج حوارية عديدة.
١٥- ترسيخ اسس ومبادئ حرية التعبير والحصول على المعلومات, والعمل غلى اقرار القوانين الداعمة لذلك.
١٦- العمل على نشر وتوسيع الوعي لدى المواطنين باضرار الفساد وآليات مكافحته في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عبر تنسيق الجهود مع الجهات ذات الصلة في حملات وطنية واسعة.
١٧- السعي لتفعيل الاطر الدستورية في مجال التعايش السلمي, وبناء السلام, والمصالحة والحوار.
١٨- دعم وتعزيز جهود ضمان فاعلية خدمات الرعاية الصحية والطبية وتوفيرها للجميع.
١٩- دعم البرامج الوطنية الهادفة الى نشر وتوسيع الوعي بالصحة العامة (الامراض الوبائية, الصحة الانجابية, والرضاعة الطبيعية).
٢٠- تحشيد وتنسيق الجهود لتفعيل تطبيق اتفاقية حقوق الطفل, وتقييم ومراجعة سياسة حماية الاطفال.
٢١- دعم مبادرات توسيع فرص مساهمة الشباب في مختلف نواحي الحياة, وتقديم المنح وتوفير الفرص لتوسيع مشاركتهم في المهرجانات العالمية والانفتاح على التطور الحضاري العالمي.
٢٢- السعي لإقرار سياسات واضحة تؤمن ربط احتياجات سوق العمل من الموارد والكفاءات والقدرات البشرية بمخرجات العملية التعليمية, وبالأخص التعليم المهني والجامعي.
٢٣- دعم بناء شراكة مستدامة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز جهود خلق وتوليد فرص العمل وتوسيع تأسيس المشاريع الممولة ذاتياً وفق مؤشرات واهداف التنمية المستدامة.
٢٤- السعي الى اشاعة وتطبيق مبادئ اللامركزية الادارية ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين والاء على الروتين والبيروقراطية.
٢٥- دعم واسناد الجهود الهادفة الى اتمتتة (مكننة) العمل المكتبي وتوسيع وتوظيف واستثمار مزايا التكنولوجيا الحديثة في انجاز الاعمال في المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص.

صياغة الاستراتيجية
محاور العمل المستقبلي واسبقياته

استنادا الى مضامين الرؤية الاستراتيجية لمنظمة لمعهد الوطني لحقوق الإنسان , والرسالة والغايات المحددة فيها واهدافها الاستراتيجية المتمثلة ب (حماية خيارات الانسان , وتعزيز قدرات الانسان , والوقاية من المخاطر) ومجموعة الاهداف الاجرائية المتعددة المنبثقة عن هذه الاهداف الاستراتيجية , وتوظيفاً لمسارات العمل المستقبلي الواردة في السياسات العامة , تشتق المحاور العامة للعمل واسبقياته وفق ما يأتي:

المحور الاول : اشاعة ثقافة ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية وبناء السلام.

المحور الثاني : ضمان وتعزيز التكافل الاجتماعي / اغاثة النازحين والمهجرين والمهاجرين أضافة الى العائدين.

المحور الثالث : المساواة بين الجنسين / معالجة التمييز ضد المرأة.

المحور الرابع : تأمين التعليم للجميع / توسيع وتطوير التعليم ومنهجياته.

المحور الخامس : ضمان العدالة وسيادة القانون / ارساء الاسس الديموقراطية.

المحور السادس : الشفافية والنزاهة / محاربة الفساد الاداري والمالي.

المحور السابع : تعزيز التماسك الاجتماعي / الحوار والمصالحة الوطنية.

المحور الثامن : توفير الرعاية الصحية للجميع.

المحور التاسع : حماية ورعاية الطفولة.

المحور العاشر : رعاية الشباب / توسيع الاهتمام بأحتياجاتهم ومتطلباتهم.

المحور الحادي عشر : تطوير سياسات سوق العمل / التدريب والتأهيل والتطوير.

المحور الثاني عشر : اعتماد الحوكمة وبناء المؤسسات المسؤولة / تطوير العمل الحكومي والقضاء على الروتين والبيروقراطية الادارية.

صياغة الاستراتيجية
النشاطات والفعاليات (البرامج والمشاريع)

تتبنى هذه الاستراتيجية مجموعة واسعة ومتنوعة من النشاطات والفعاليات (البرامج والمشاريع) المتوافقة مع ما حدد في الاستراتيجية من غايات , واهداف استراتيجية , وسياسات عامة , وتتوزع هذه النشاطات والفعاليات على محاور العمل (12) المعتمدة , وعلى النحو الاتي :

المحور الاول: اشاعة ثقافة ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية.

١- دراسة ومعالجة التشريعات العراقية من اجل تحقيق موائمتها مع المعايير الدولية, وبالأخص العمل على حمل العراق للمصادقة على البروتوكولين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
٢- تحشيد الجهود ودعم انضمام العراق الى نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.
٣- اعداد وتنفيذ حملة اعلامية توعوية لرفع الوعي بحقوق المكونات (الاقليات).
٤- صياغة مقترح مسودة قانون حق الحصول على المعلومات و ومتابعة اقراره.
٥- عقد الندوات وتنفيذ الزيارات لنشر وتعزيز مبادئ حقوق الانسان في المدارس والجامعات العراقية.
٦- اعداد وطبع المنشورات والكتيبات لرفع الوعي وتعزيز تطبيق مبادئ حقوق الانسان.
٧- استثمار كل الوسائل بما فيها الوسائل الحديثة في اشاعة ثقافة حقوق الانسان.
٨- صياغة ورقة عمل تتضمن اليات واضحة لتفعيل دور ومهام المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق والاقليم و ومتابعة اقراراها واعتمادها.
٩- تحشيد الجهود عبر حملة اعلامية بالتعاون مع وسائل الاعلام لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وازالة كل العقبات الادارية والفنية والقانونية امام مساهمتها.
١٠- عقد مؤتمر وطني وتوجيه الدعوة لإقرار وتفعيل اتفاقية التعاون والشراكة بين القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني.
١١- صياغة اطر واليات تعزيز الشراكة والتعاون بين وسائل الاعلام والمجتمع المدني والسلطات.
١٢- اعداد دراسة متكاملة لتحديد ادوار ومسؤوليات واليات العمل لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في اعتماد وتطبيق مبادئ حقوق الانسان.

المحور الثاني: ضمان وتعزيز التكافل الاجتماعي / اغاثة النازحين والمهجرين والمهاجرين أضافة الى العائدين.

١- تحشيد الجهود الذاتية والمجتمعية لتقديم المساعدات الاغاثية للنازحين والمهجرين والمهاجرين أضافة الى العائدين..

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

٢- توفير الاستشارات والخدمات القانونية.
٣- توظيف الجهود بالتعاون مع الجهات ذات الصلة للمساهمة في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وبالأخص للفئات المهمشة والمهجرين والنازحين.
٤- اقتراح ومتابعة تبني اعتماد اليات للمراقبة (الاساءة_الاستغلال_التمييز).
٥- تصميم وتنفيذ البرامج الهادفة لدعم وتوفير التدريب للمؤسسات المحلية, في مجالات العمل الاجتماعي التطوعي.
٦- اقتراح ومتابعة اعتماد اليات مناسبة لتغطية التكافل الاجتماعي للطبقات الفقيرة في صندوق الرعاية الاجتماعية.
٧- اعداد وتنفيذ حملة وطنية لتغيير وجهات نظر المجتمع.
٨- دعم وتعزيز جهود توفير ملاجئ للحماية لمن يفقد اسرته, بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
٩- دعم وتحشيد الجهود بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لفتح مراكز للتدريب والتأهيل خاصة بالفئات المهمشة, بالأخص خارج المدن الكبيرة (في الاقضية والنواحي والقرى).
١٠- اعداد دراسة تتضمن توضيح واقتراح اليات تفعيل دور مجالس المحافظات في تعزيز وتوفير مناخ مناسب للتكافل الاجتماعي عبر مراقبة صندوق الرعاية الاجتماعية والمخصصات والمعونات الخاصة بالنازحين والمهجرين.
١١- صياغة مسودة قانون خاص بالمكونات العراقية وحقوقهم , ومتابعة مناقشته واقراره.
١٢- صياغة سياسة وطنية لتعزيز حقوق المكونات والعمل على اقرارها وتنفيذها.
١٣- تنفيذ الحملات وتحشيد الجهود لإقرار العمل بأجراء تعداد سكاني شامل للعراق الفدرالي.
١٤- المساهمة الفاعلية في جهود تعزيز ادخال الارامل والمطلقات في برامج التأهيل وتوفير المنح الصغيرة والقروض الميسرة المدرة للدخل.
١٥- قيادة الجهود عبر برنامج متكامل وبالتعاون مع الجهات ذات الصلة لزيادة وتوسيع فرص العمل للبنات والشباب في الارياف , وبالأخص في المشاريع الزراعية.
١٦- صياغة مقترحات واقعية وعلمية تضمن تأمين حقوق العمال , بالتركيز على تعزيز دور النقابات والضمان الاجتماعي والحقوق الصحية وضمان سلامة بيئة العمل.
١٧- اعداد صياغة مسودة قانون خاص بالمسنين ومتابعة اقراره , وتطوير الوسائل اللائقة بحياة وكرامة الانسان حسب المعايير الدولية.
١٨- دعم وتنسيق الجهود المطالبة بتأمين الطرق المناسبة والخدمات الاساسية في المناطق النائية والقرى.
١٩- اقتراح مسودة عهد وطني اجتماعي يكفل دعم جهود فتح صندوق لدعم النازحين بمشاركة المجتمع المدني.
٢٠- صياغة مسودة مقترحة لسياسة التمييز الايجابي لتامين وتوظيف وتعليم الفئات المهمشة , ومتابعة اقرارها.

المحور الثالث: المساواة بين الجنسين / معالجة التمييز ضد المرأة

١ – اعداد خطة وطنية لتفعيل القرار ذي الرقم (1325).
٢ تشكيل اللجان الخاصة لمتابعة اعتماد توصيات مجلس حقوق الانسان لعام 2014.
٣ تقديم مقترح بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة لأنشاء مركز وطني للمختطفات والمعنفات.
٤ دعم وتنسيق الجهود لزيادة حماية النساء في الجانب القانوني برفع الوعي وبناء القدرات.
٥ اعداد صياغة مقترح اعتماد نسبة الكوتا في السلطات التنفيذية, ومتابعة مناقشته واقراره.
٦ اقتراح ومتابعة اقرار منح القروض الحكومية للعانسات.
٧ دعم وتنسيق الجهود الهادفة لإنشاء الكتلة النسوية في مجلس النواب العراقي وبرلمان كوردستان للعمل معهم.
٨ اقتراح مسودات التعديلات للقانون النافذة نحو اقرار المزيد من المساواة والجندر.
٩ تنفيذ حملات المدافعة وحشد التـأييد حول حقوق المرأة ورفع تحفظات العراق على اتفاقية سيداو.
١٠ تصميم وتنفيذ البرامج والدورات التأهيلية لزيادة فرص بناء قدرات الناشطات في مجال التشبيك والمناصرة.
١١ اعداد صياغة مقترح للسياسة الجندرية والموازنات في الحكومة الاتحادية واقليم كوردستان.
١٢ تشجيع الجامعات على تخصيص مقاعد في لدراسات العليا مخصصة للنساء.
١٣ تنفيذ حملات اعلامية لرفع الوعي حول العادات والتقاليد الضارة وتطوير المبادئ المدنية في العلاقات الاسرية.

١٤ دعم وتعزيز جهود توسيع مشاريع توليد الدخل والزراعة المخصصة للمرأة.
١٥ صياغة استراتيجية للحوار الوطني الشامل حول زواج المتعة والاشكال الاخرى التي فيها استغلال واتجار بالمرأة.
١٦ دراسة واقتراح ازالة النصوص التميزية في المناهج الدراسية.
١٧ عقد ورشة تشاركيه للجهات ذات الصلة لدعم واقرار بناء دور لحماية المعنفات مجهزة بالمستلزمات المتكاملة للحياة.
١٨ دعم ومتابعة اقرار قانون العنف الاسري في العراق وتفعيل تطبيقاته في اقليم كوردستان.

المحور الرابع: تأمين التعليم للجميع / توسيع وتطوير التعليم وزيادة جودته

١- قيادة حملات اعادة المتسربين من الدراسة الى المدارس واعداد ومتابعة تنفيذ البرامج الخاصة بتعليم البالغين واليافعات.
٢- تنسيق الجهود لتوسيع وتوفير فرص التعليم للجميع ودعم تنفيذ برامج لمحو الامية للكبار من الجنسين.
٣- تنفيذ برامج بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لتوسيع وتعزيز الدعم النفسي والاجتماعي في المدارس.
٤- وضع اليات ومتابعة اعتمادها لتعزيز دور الصحة المدرسية.
٥- اعداد دراسة بالتعاون مع المختصين لاقتراح اليات تحقيق المساواة في فرص الحصول على التعليم الاساسي والمتوسط بين المدينة والريف.
٦- تحشيد الجهود لتفعيل تطبيق قانون التعليم الالزامي.
٧- قيادة مشروع متكامل لإدخال التطور التكنلوجي والاساليب الحديثة في التعليم.
٨- اعداد البرامج التوعوية لتوسيع مشاركة الاطفال في المدارس.
٩- اعداد مقترح برنامج بالتعاون مع المختصين لتوسيع الانشطة اللاصفية مثل الرياضة والفنون بأنواعها ومتابعة اقراره وتنفيذه.
١٠- دراسة وتشخيص واقتراح اليات ارتقاء المدارس الحكومية بما يتلائم مع معايير التعليم الدولية.
١١- اعداد مسودات التشريعات اللازمة لإدارة وتنظيم التعليم الاهلي من الابتدائية الى الجامعة لضمان جودة الخدمات التعليمية , ومتابعة اقرار تلك التشريعات.
١٢- تقديم المقترحات موائمة التشريعات العراقية مع التطورات في مجال التربية والتعليم فيما يخص التعليم الاهلي والتعليم الالكتروني.
١٣- العمل بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة على اقتراح واعتماد طرق واليات اكثر تلائما مع الحداثة في مجال التدريج التعليمي مثل امتحانات البكلوريا.
١٤- دعم جهود توسيع اعتماد تعليم الاناث والذكور في المدارس المختلطة.

المحور الخامس: ضمان العدالة وسيادة القانون / ارساء الاسس الديموقراطية

١- العمل على صياغة استراتيجية لإصلاح منظومة العدالة بالتعاون مع السلطات القضائية ومجلس النواب والسلطات التنفيذية.
٢- اقتراح مسودات القوانين الجديدة , او التعديلات اللازمة على النافذ منها , او العمل على الغاء بعضها بهدف ضمان استكمال اسس توسيع وتطبيق العدالة.
٣- اقتراح وتنفيذ برنامج متكامل لإعداد اليات ترسيخ مفهوم فصل السلطات وتنظيم السلطة القضائية وفك ارتباط المؤسسات القضائية بالسلطة التنفيذية مثل الاشراف القضائي والمحكمة الادارية.
٤- اعداد وتنفيذ مشروع لبناء قدرات العاملين في السلطة القضائية بمبادئ حقوق الانسان.
٥- اقتراح مسودة قانون العقوبات البديلة والشرطة القضائية , ومتابعة اقراره.
٦- اقتراح اليات فعالة لضمان منع التداخل بين التقاليد والعرف مع الانظمة الجزائية في القانون العراقي وخاصة في قضايا الثأر والشرف والفصل.
٧- صياغة برنامج بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لاسترجاع الملف التحقيقي الى السلطة القضائية , ومتابعة اعتماده وتطبيقه.
٨- اعداد برنامج عمل بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لإقرار الفصل بين السلطتين (توجيه التهمة والعقاب من قبل جهة واحدة).
٩- تقديم التوصيات العملية لتوسيع رقعة ادخال التكنولوجيا في نشاطات التوثيق والارشفة والمراسلات في الملف القضائي.
١٠- اقتراح مجالات واليات تطوير اساليب التحقيق بشكل علمي وحديث بما يشمل الطب العدلي والمختبرات.

N H R
معهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

١١- العمل بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة على تفعيل تطبيق المادة (1) في قانون الاصلاحات في العراق التي تؤكد على ادارة السجون من قبل وزارة العمل حصرا.
١٢- اعداد وتنفيذ حملة وطنية لإلغاء عقوبة الاعدام في العراق.
١٣- اقتراح مسودة قانون تعويض ضحايا العدالة , ومتابعة اقرارها.
١٤- قيادة حملة واسعة للضغط والمدافعة نحو انشاء اصلاحيات نموذجية حسب المعايير العالمية.
١٥- اقتراح اليات واضحة لتصنيف السجناء والمعتقلين حسب العمر ووصف الجرائم , ومتابعة اعتمادها.
١٦- قيادة وتنسيق الجهود نحو العمل على قبول العراق بالمقررين الخاصين بالعدالة.
١٧- العمل بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة على تنفيذ حملة للضغط والمدافعة نحو الغاء قانون الارهاب وبالأخص المادة (4).
١٨- اعداد وتنفيذ حملة وطنية لإلغاء كل مراكز الاحتجاز والسجون السرية والعمل على معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الخروقات القانونية.
١٩- اقتراح وتنفيذ برنامج عمل بهدف لتعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار عبر مشاريع حوارية من قبل منظمات المجتمع المدني.
٢٠- اقتراح مسودات التشريعات الخاصة بضمان حرية التعبير , والحصول على المعلومات في العراق , ومتابعة اقرارها , وتفعيل تطبيق التشريعات النافذة ذات الصلة في اقليم كوردستان.
٢١- اعداد وتنفيذ برنامج لتطوير قدرات الاحزاب السياسية في بناء مؤسسات ديموقراطية.
٢٢- اقتراح صيغ واليات تعزيز الشفافية والمهنية والاستقلالية في عملية الانتخابات في العراق والاقليم, ومتابعة اعتمادها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
٢٣- اعداد وتنفيذ برنامج لبناء القدرات ووضع اليات واقعية لتقوية دور المنظمات في مراقبة الانتخابات والمؤسسات الحكومية.
٢٤- اعداد وتنفيذ حملات توعوية لتشجيع مشاركة الشباب في الانتخابات.
٢٥- اعداد اليات للمراقبة والالتزام بالوعود الانتخابية, ومتابعة تطبيقها ونشر نتائجها للرأي العام.
٢٦- قيادة وتفعيل الجهود نحو اقرار تعديل المادة 46 من الدستور العراقي (تقييد الحريات).
٢٧- اعداد مقترح برنامج السفراء الديمقراطي لتعزيز الديموقراطية في العراق , ومتابعة اعتماده.
٢٨- اعداد وتنفيذ حملة وطنية لإقرار اليات ملزمة تمنع التدخل الحزبي في مؤسسات الدولة , وتدعم انشاء مؤسسات ديموقراطية قائمة على اساس المهنية والقانونية.
٢٩- اعداد وتنفيذ حملة وطنية تهدف للتوعية بضرورة استبعاد الطائفية والمذهبية والحزبية من المؤسسات الامنية والجيش.
٣٠- اعداد مسودة مشروع قانون الاحزاب في العراق عبر حملات المدافعة مع شركائنا الاخرين , ومتابعة مناقشته واقراره.
٣١- تقديم مسودة مقترح لتعديل تمويل الاحزاب في اقليم كوردستان , ومتابعة مناقشته واقراره.

المحور السادس: الشفافية والنزاهة / محاربة الفساد الاداري والمالي

١- صياغة برنامج وطني لاقتراح واعتماد اليات واضحة لتفعيل دور وممارسات المؤسسات الرقابية, والتنسيق فيما بينهم (ديوان الرقابة المالية, هيئة النزاهة, ديوان المفتش العام, الادعاء العام, جهاز التقييس والسيطرة, اللجان البرلمانية, هيئة حقوق الانسان, هيئة الحج والعمرة, منظمات المجتمع المدني, المؤسسات الاعلامية).
٢- قيادة الجهود بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لدعم وتطبيق المبادئ الاساسية في مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية.
٣- اعداد وتنفيذ حملة وطنية بالتنسيق مع هيئة النزاهة لرفع الوعي لدى المواطنين بأضرار الفساد واليات مكافحته في المؤسسات وغير الرسمية.
٤- اقامة فعاليات وطنية لإبراز المخلصين والشرفاء.
٥- تفعيل اعتماد وتطبيق الخطة الاستراتيجية لمكافحة الفساد وتقديم الدعم والمساهمة في تنفيذها.
٦- اعداد برنامج وطني لإقتراح اليات توسيع رقعة مشاركة المواطنين في مكافحة الفساد , وتقديم الدعم والاشراف لأنشاء لجان استشارية في القطاع الحكومي والخدمي لأعتما تطبيق الاليات المقترحة.
٧- تشجيع ودعم الباحثين لإعداد الابحاث والدراسات حول الفساد, وابراز دور واهمية تفعيل اليا الشفافية لمكافحته, بالتعاون والتنسيق مع الجامعات العراقية والمؤسسات والمراكز العلمية.

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

٨- اعداد وطبع وتوزيع بوسترات وبروشورات وبوكليتات حول الفساد.
٩- اعداد اليات واضحة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لاقرار وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص والمنافسة والجدارة في توظيف وتعيين العاملين في القطاع العام.
١٠- دراسة واقتراح التعديلات الموضوعية في سلم الرواتب الهادفة الى تقليل الفوارق وتحقيق العدالة بين الجميع.
١١- اعداد مسودة قانون يتضمن اليات الزام المؤسسات الوطنية بالشفافية والافصاح ونشر المعلومات والنشاطات والحسابات للرأي العام و, ومتابعة اقرار القانون.

المحور السابع: تعزيز التماسك الاجتماعي / الحوار والمصالحة الوطنية

١- اعداد وتنفيذ الية عمل لتعزيز دور المنظمة في الشبكات المختصة ببناء السلام والتعايش السلمي والمصالحة وخاصة شبكة اجيال السلام.
٢- اعداد دراسة بالتعاون مع المختصين لأقتراح استراتيجيات العمل المتاحة والممكن اعتمادها في بناء الحوار الفعال بين المجتمع المحلي والمضيف والنازحين.
٣- اعداد وتنفيذ حملة وطنية لتفعيل الاطر الدستورية في مجال التعايش السلمي, وبناء السلام, والمصالحة, مثل (هيئة المسائلة والعدالة, والمادة 140 , ومشاركة الجميع في السلطة وفق الدستور).
٤- قيادة حملة اعلامية بالتعاون مع وسائل الاعلام المختلفة لرفع الوعي بقضية المواطنة.
٥- اعداد وتنفيذ برامج تتعلق ب (قول الحقيقة) للضحايا والمهتمين.
٦- اعداد وتنفيذ مشروع بناء القدرات المؤسسات الحكومية في اعادة هيكليتها نحو تحولها الى مؤسسات اكثر خدمة للمواطنين, وبالأخص المؤسسات القضائية والامنية.
٧- قيادة حملة مدافعة لإصلاح نظام العدالة ولإيقاف ملاحقات الناشطين والاعلاميين.
٨- اعداد وتقديم مسودات مقترحة للقوانين او الغاء البعض الاخر, التي تخص التمييز واهدار حقوق الانسان وضحايا النظام الديكتاتوري والطائفي.
٩- فتح مراكز هيوا الصحي في كلار لتقديم الخدمات الصحية.
١٠- فتح مراكز الدعم القانوني والاجتماعي والنفسي للمرأة بالتعاون مع مديرة مناهضة العنف ضد المرأة في مخيمات اللاجئين والنازحين بدعم من الامم المتحدة.
١١- فتح 10 مراكز صديقة للطفل لتقديم الخدمات الاجتماعية والترفيهية.
١٢- تشكيل لجان مختصة ببناء السلام والمصالحة عبر الحوارات المجتمعية مع القادة المحليين (رجال الدين, رؤساء العشائر, ...) ومتابعة اعتماد نتائج اعمالها.
١٣- اقامة مهرجانات وفعاليات فنية لتعزيز روح التعايش السلمي بين المكونات والقوميات.
١٤- اقامة مهرجانات وفعاليات رياضية واستثمار الرياضة في تعزيز المحبة والتسامح والتعايش السلمي.
١٥- عقد مؤتمر وطني برعاية نائب رئيس الجمهورية لشؤون المصالحة لصياغة اليات بناء السلام والتعايش السلمي والخروج بتوصيات, ومتابعة اقرارها وتنفيذها.
١٦- تنظيم مسابقات وطنية للبحوث والدراسات في مجال بناء السلام والتعايش السلمي.
١٧- تشكيل لجنة بالتعاون مع المختصين لمراجعة واقتراح متطلبات تعزيز المناهج الدراسية بالمواد التي تشجع على المصالحة وبناء السلام والتعايش السلمي.
١٨- اعداد وتنفيذ برنامج لمعايشة تجارب الدول التي لديها تجارب ناجحة في مجال المصالحة وبناء السلام والتعايش السلمي.
١٩- صياغة مقترح "ميثاق الشرف" المختص بالتعايش السلمي ونبذ العنف, والدعوة لعقد مؤتمر وطني للتوقيع عليه.
٢٠- اعداد وتنفيذ حملات المدافعة بالتعاون مع وسائل الاعلام في مجال بناء السلام والتعايش السلمي.
٢١- طباعة ونشر وتوزيع قصص (السلام والتعايش السلمي) وتشجيع وتكريم هذه الممارسات واصحابها.
٢٢- عقد "مؤتمر المجتمع المدني" بالتعاون مع USIP والامم المتحدة والحكومة بمشاركة دول الجوار والدول ذات التأثير على الوضع في العراق , لبناء السلام والتعايش السلمي, ودراسة ملف النازحين واللاجئين.

المحور الثامن: توفير الرعاية الصحية للجميع

١- فتح العيادات الخيرية وخاصة في مخيمات النازحين واللاجئين, بالتعاون مع المنظمات الدولية.

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

٢- اعداد وتنفيذ حملات بالتعاون مع وزارة الصحة والمؤسسات ذات العلاقة لتفعيل البرامج الصحية والتوعوية لرعاية النساء الحوامل.
٣- اعداد دراسة متكاملة بالتعاون مع المختصين لأقتراح اليات اصلاح النظام الصحي بما يتعلق بحقوق المرضى والكادر الطبي.
٤- تصميم وتنفيذ تدريبات على الاسعافات الاولية للمعلمين في دور الحضانة والروضات والمدارس وكذلك لسواق سيارات الاجرة وبالأخص سواق الطرق الخارجية , اضافة الى كوادر وزارة الداخلية ومنهم بالخصوص شرطة المرور.
٥- تصميم وتنفيذ حملات بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لرفع الوعي بالأمراض الوبائية.
٦- تصميم وتنفيذ حملات بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لرفع الوعي بالرضاعة الطبيعية.
٧- تصميم وتنفيذ حملات بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لرفع الوعي بالصحة الانجابية.
٨- اعداد وطباعة وتوزيع الادلة التدريبية الصحية.
٩- اعداد وتنفيذ برنامج لتطوير قدرات العامين في نقابات ذوي المهن الصحية (نقابة الاطباء , نقابة الصيادلة , نقابة الممرضات...).
١٠- اعداد دراسة بالتعاون مع المختصين لإقتراح وسائل ومتطلبات وآليات تقليل نسبة الوفيات عند الولادة للأطفال والامهات.
١١- تصميم وتنفيذ دورات تدريبية للقابلات المأذونات وتطوير قابلياتهم للعمل في ظل الظروف الراهنة لحالات الطوارئ او حظر التجوال ... وما الى ذلك ليكون بديلاً عن المستشفيات.
١٢- صياغة مقترحات واقعية وعلمية بالتعاون مع المختصين للأنظمة والاجراءات الواجب اعتمادها لتنظيم العمل الصحي في القطاع الخاص.
١٣- قيادة حملات بالتعاون مع وسائل الاعلام المختلفة لرفع الوعي بالبيئة الصحية على مستوى الفرد والمجتمع.
١٤- صياغة مسودة قانون حماية المرضى النفسيين والعقليين , ومتابعة اقراره وتنفيذه.
١٥- صياغة آليات تفصيلية لأجراءات وخطوات التخلص من النفايات الصناعية وخاصة السامة منها , تضمن تشديد الرقابة والمتابعة , وتحدد ادوار ومسؤوليات الجهات المختصة.
١٦- اطلاق حملة وطنية لتوفير الاجهزة والمستلزمات الطبية الخاصة بالأمراض المعدية والمزمنة مثل السرطان.
١٧- اعداد دراسة ميدانية لمتطلبات تفعيل تطوير قابليات هيئة التقييس والسيطرة النوعية في مجال متابعة توفير الادوية اللازمة والضرورية وتشديد الرقابة على استيرادها لضمان النوعية الجيدة.

المحور التاسع: حماية ورعاية الطفولة

١. اعداد مقترح متكامل يدعم مشروع فتح المركز الوطني لأطفال الشوارع بالتعاون مع الجهات ذات الصلة ، ومتابعة اقراره وتنفيذه .
٢. اعداد مقترح متكامل يدعم مشروع فتح مراكز للتأهيل المهني لليافعين واليافعات بالتعاون مع الجهات ذات الصلة ، ومتابعة اقراره وتنفيذه .
٣. اعداد دراسة شاملة لتقييم ومراجعة سياسة حماية الطفل وتقديم التوصيات للجهات المختصة ومتابعة اعتمادها وتنفيذها .
٤. قيادة حملة اعلامية بالتعاون مع وسائل الاعلام المختلفة لتفعيل القوانين الخاصة عمالة الاطفال .
٥. وضع آليات واجراءات تأسيس الخط الساخن للتبليغ عن انتهاكات حقوق الطفل بالتعاون مع الجهات ذات الصلة
٦. اعداد وتقديم مسودات قوانين للعوائل البديلة ولمؤسسات الايتام ، ومتابعة اقرارها وتنفيذها .
٧. اعداد حملة وطنية لنشر اتفاقية حقوق الطفل وتوعية الاطفال بحقوقهم في المدارس .
٨. صياغة آليات مراقبة انتهاكات حقوق الاطفال , وتنفيذها واصدار التقارير الدورية ، وخاصة الانتهاكات الحاصلة خلال النزاعات المسلحة .
٩. صياغة برنامج وطني لتحشيد الجهود نحو توفير فرص التعليم للأطفال المعوقين بالتعاون مع وسائل الاعلام والجهات ذات العلاقة .
١٠. اعداد برنامج توعوي بالتعاون مع منظمات المجتمع الاخرى لتشجيع البنات على الاستمرار في التعليم وخاصة في المناطق غير الحضرية .
١١. اطلاق حملة اعلامية بالتعاون مع الجهات ذات الصلة وبالأخص القنوات التلفزيونية للتوعية ومواجهة ظاهرة الزواج المبكر .
١٢. صياغة مسودة قانون منع الاتجار بالبشر في اقليم كردستان وتقديمه للبرلمان ومتابعة اقراره وتنفيذه وتفعيل تطبيق القانون في العراق .
١٣. اطلاق حملة توعوية للتعريف بالنتائج السيئة الناتجة عن ادماج الاطفال في النزاعات المسلحة .

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

١٤. صياغة مسودة قانون حماية الطفل والعمل على اقراره ومتابعة تنفيذه .
١٥. صياغة آليات تدعم توفير الضمان الصحي للأطفال وتحسين واستمرار حملات التلقيحات ومتابعة اعتمادها من الجهات الخاصة .
١٦. اعداد دراسة بالتعاون مع المختصين لتقديم توصيات عملية وواقعية لإصلاح وتطوير الإصلاحيات لخاصة برعاية الاحداث .
١٧. تشكيل لجنة فنية من المختصين لدراسة ومراجعة اجراءات العمل لتطوير المؤسسات القضائية فيما يتعلق بالأحداث .
١٨. صياغة مسودة قانونية لتعديل الفقرة الخاصة بالسن الجزائية من ٩ سنوات الى ١٣ سنة ، وتقديمها للجهة المختصة لإقرارها ومتابعة تنفيذها.
١٩. عقد ندوة علمية يشارك فيها المختصون لمناقشة واقتراح اعتماد العقوبات البديلة للأحداث ، ومتابعة اقرار المقترحات وتبني تنفيذها.
٢٠. صياغة مسودة تعديل قانون الاحوال الشخصية فيما يتعلق بفقرة المشاهد بالتعاون مع مجموعة من المختصين وتقديمها الى الجهات المختصة ومتابعة اقرارها وتنفيذها .
٢١. صياغة مسودة تعديل القوانين لمنع تواجد الاطفال في الاصلاحيات مع امهاتهم.

المحور العاشر: رعاية الشباب/ توسيع الاهتمام بأحتياجاتهم ومتطلباتهم

١- اعداد برنامج بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لأعتماد وتخصيص المبالغ لفتح مراكز للتدريب والتأهيل والتشغيل لبناء قدرات الشباب بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل.
٢- اقامة فعاليات سنوية لابتكارات وابداعات الشباب في جميع المجالات, وتقديم الدروع والجوائز للمتميزين منهم.
٣- اعداد برنامج متكامل لحث ودعم الجهات المختصة لزيادة تأسيس النوادي الرياضية ومراكز الشباب والمقاهي والمكتبات وبالأخص في الارياف والمناطق النائية, وتحفيز الشباب للانخراط والاستفادة منها.
٤- قيادة تنفيذ فعاليات سنوية بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لأقامه المخيمات الكشفية لجميع مناطق العراق بمشاركة جميع شباب المكونات والقوميات المختلفة.
٥- صياغة مقترح يتضمن اليات واضحة تدعم توفير المنح الدراسية للشباب التفوقين من خريجي الجامعات لإكمال الدراسة خارج العراق و ومتابعة اعتماده وتنفيذه.
٦- اعداد برنامج بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية لاستقطاب ومنح الفرص للشباب والمنظمات الشبابية للمشاركة في المهرجانات الشبابية العالمية , وفق اليت للمنافسة شفافة وواضحة.
٧- صياغة مقترح تأسيس صندوق لتقديم المنح لدعم الشباب , وتقديمه للجهة المختصة ومتابعة اقراره وتنفيذه.
٨- قيادة برنامج وطني بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية العلمية لإعداد الدراسات والبحوث وتنفيذ المسوحات الخاصة بظاهرة ادمان الشباب وانتحارهم والتسرب من الدراسة وانتشار العنف بين سلوكياتهم وعزوفهم عن المشاركة المجتمعية.
٩- صياغة مقترح لتخصيص مقاعد كوتا شبابية في المجالس المنتخبة والسلطة التنفيذية, وتقديمه للجهة المختصة , ومتابعة اقراره وتنفيذه.
١٠- قيادة وتنفيذ حملات المدافعة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الاخرى لتعديل القوانين وتقليل عمر الترشيح لمجالس المحافظات ال 25 عام.
١١- تصميم وتنفيذ الدورات التدريبية لتطوير المهارات والقدرات الحياتية , في عدة مجالات مثل اللغات العالمية, واستخدام تطبيقات الكومبيوتر... وغيرها.
١٢- اقامة مؤتمر وطني لتبني واعتماد تأسيس المجالس العليا للشباب لوضع السياسات الاستراتيجية في مجال مساهمة الشباب في التنمية المستدامة.
١٣- قيادة الجهود بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لأقامة مهرجات الشاب السنوي.
١٤- اعداد برنامج وطني بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لدعم اقامة وتنفيذ المشاريع الاعلامية الشبابية (الدور الثقافية الشبابية , القنوات التلفزيونية , ... وغيرها).

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

المحور الحادي عشر: تطوير سياسات سوق العمل / التجريب والتأهيل والتطوير

١- عقد مؤتمر او اكثر بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة والاتحادات والجمعيات المهنية والنقابات للتثقيف والترويج ودعم جهود تبني اخلاقيات للسوق تتوافق مع القيم والتقاليد الاجتماعية الاصيلة للمجتمع المتحضر.
٢- تشكيل فرق عمل بحثية بالتعاون مع اساتذة الجامعات والمختصين والباحثين لأعداد ابحاث ودراسات معمقة عن الواقع الاقتصادي والمعيشي للمجتمع العراقي.
٣- عقد مؤتمر وطني بالتعاون مع الجهات ذات الصلة والمختصين والباحثين لمناقشة واقرار مسورة قانون يدعم خصصة سوق العمل.
٤- اعداد برنامج متكامل بالتعاون مع الجهات ذات الصلة, يتضمن آليات واضحة تدعم توفير وتوسيع الفرص لتأسيس مشاريع ذات تمويل ذاتي بالتعاون مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة.
٥- صياغة مقترح انشاء مراكز للتدريب المهني بمشاركة المجتمع المدني , وتقديمه الى الجهة المختصة ومتابعة اقراره وتنفيذه.
٦- اعداد مسودة تعديل قانون الاستثمار في اقليم كوردستان , وتقديمه للجهة المختصة ومتابعة اقراره.
٧- تشكيل لجنة موسعة من مجموعة من اساتذة الجامعات والمختصين والباحثين لدراسة ومراجعة واقع التعليم المهني والجامعي, للخروج بتوصيات عملية وواقعية تشخص نقاط الضعف وتحدد المجالات المستهدفة بالتطوير لمطابقة مخرجات التعليم مع احتياجات السوق, تعرض التوصيات والمقترحات في مؤتمر وطني لمناقشتها واقرارها , ومتابعة اعتمادها.
٨- قيادة برنامج متكامل بالتعاون مع الجهات ذات الصلة واتحاد المصارف لتطوير العمل المصرفي وتوعية المواطنين بضرورة واهمية اشاعة التعامل معها , والاستفادة من الخدمات التي تقدمها لزبائنها.
٩- صياغة مقترح انشاء صندوق الاجيال القادمة , وتقديمه للجهة المختصة ومتابعة اقراره.
١٠- قيادة برنامج بالتعاون مع الغرف التجارية والصناعية العراقية لأستقطاب فرص توأمة غرف التجارة والصناعة مع مناظراتها في الدول المتقدمة.
١١- اعداد دراسة شاملة بالتعاون مع المختصين تتضمن اقتراح آليات وخطوات واجراءات استثمار مزايا وتطبيقات التكنلوجيا في التعاملات المالية , وامكانات توظيفها في توزيع رواتب الموظفين.

المحور الثاني عشر: اعتماد الحوكمة وبناء المؤسسات المسؤولة / تطوير العمل الحكومي والقضاء على الروتين والبيروقراطية الادارية

١- اعداد دراسة شاملة بالتعاون مع اساتذة الجامعات والمختصين تتضمن اقتراح آليات وخطوات واجراءات اعادة هيكلة القطاع العام , تعرض التوصيات والمقترحات في مؤتمر وطني لمناقشتها واقرارها , ومتابعة اعتمادها.
٢- اعداد وتنفيذ مشروع بناء قدرات وتطوير قابليات المؤسسات المنتخبة , وبالأخص البرلمان ومجالس المحافظات.
٣- تنفيذ مشروع اعتماد اللامركزية في الصرف والعقود والرقابة حسب قانون مجالس المحافظات في العراق بالتعاون مع المنظمات ذات العلاقة والشركاء المحليين.
٤- قيادة برنامج وطني بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية لإقتراح آليات وخطوات واجراءات مكننة اعمال المؤسسات , وتوسيع استخدام واستثمار مزايا وتطبيقات التكنولوجيا لتقليل (القضاء) على الروتين واعتماد الحكومة الالكترونية.
٥-
٦- قيادة مشروع بالتعاون مع المختصين , وبالتنسيق مع المؤسسات الحكومية لإعداد واقرار وتطبيق الوصف الوظيفي في القطاع العام.
٧- اعداد وتقديم مقترح مسودة تعديل قانون الخدمة المدنية فيما يتعلق بالتدرج الوظيفي.
٨- اقامة فعاليات مجتمعية بالتوعية وتوضيح آليات وضع الموازنات , والترويج لاعتماد مبادئ الافصاح والشفافية في عملية اعدادها والدعوة لتبني الاعلان عنها للرأي العام وفق جداول زمنية لصرفها ومراقبتها.
٩- قيادة مشروع بالتعاون مع المختصين لإقتراح سياسات اصلاحية تتلائم وتدعم تحقيق التنمية المستدامة في القطاع العام.
١٠- صياغة مجموعة من الضوابط بالتعاون مع المختصين تدعم اعتماد الشفافية ومبدأ جودة المعلومات من قبل القطاع العام , وتابعة اقرارها واصدارها بتعليمات واجبة التنفيذ.
١١- قيادة برنامج وطني للترويج والدعوة لإعتماد مبادئ وتطبيقات الحوكمة في شركات القطاع الخاص.

١٢- اعداد وتنفيذ حملات المدافعة وعقد المؤتمرات المتخصصة بتنفيذ بعض مشاريع المكننة والحكومة الالكترونية الذكية وتطبيقات الادارة الرشيدة.

١٣- عقد مؤتمر وطني بالتعاون مع غر التجارة والصناعة والاتحادات المهنية وممثلو القطاع الخاص للتثقيف والترويج لأسس ومتطلبات بناء الآليات التي تدعم استقطاب شركات القطاع الخاص لفرص تأسيس الشراكات والتحالفات الاستراتيجية مع شركات القطاع الخاص في الدول الاقليمية والعالمية.

صياغة الاستراتيجية
التحالفات والشراكات والتشبيك

استناداً على نتائج تشخيص وتحليل الواقع الحالي لمنظمة NIHR , وخلاصة تحليل مواقف اصحاب المصلحة المشخصة خلا السنوات الماضية ضمن اطر تنفيذ الاستراتيجية السابقة , يمكن ان ترتكز هذه الاستراتيجية في بناء الشراكات والتحالفات والتشبيك التي تتبناها منظمة NIHR كمنهج مستقبلب للعمل مع مجموعات اصحاب المصلحة وفق رؤية استراتيجية واضحة وتحليلية على الاسس الآتية:

- مجال الاهتمام الاساسي لكل فئة من مجموعات اصحاب المصلحة , المرتبط برسالتها واجندتها.
- موقفها من البرامج والمشاريع المخطط تنفيذها من قبل المنظمة المرتبطة بمستوى مشاركتها ومعارضتها وقدرتها ورغبتها في اخذ اي نوع من المبادرة لتعزيزها او عرقلتها.
- المساهمة الاساسية المحتملة لها في برامج ومشاريع وفعاليات المنظمة.
- ما الذي تتوقعه من مشاركتها في برامج ومشاريع وفعاليات المنظمة , اي "المردود" الذي تتوقع الحصول عليه مقابل مساهمتها.
- وصف صلاحيتها ودرجة تأثيرها فيما يتعلق ببرامج ومشاريع وفعاليات المنظمة.
- درجة اهمية الشراكة معها , وهل هي :

✓ أساسية : ستفشل عمليات اعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع والفعاليات من دون مشاركتها ؟
✓ مهمة : ستكون عمليات اعداد البرامج والمشاريع والفعاليات محدودة ويكون التطبيق صعباً من دونها ؟
✓ ثانوية : من الجيد الحصول على مشاركتها ؟

وفي ضوء الاسس السابقة , وبالاستفادة من نتائج تحليل مواقف مجموعات المصلحة , فأن هذه المجموعات يمكن ان تصنف في ضوء مواقفها الحالية والمتوقعة مستقبلاً الى الفئات الآتية:

- فئة مجموعات اصحاب المصلحة التي تمثل الشراكة معها اهمية "اساسية" وعالية حالياً ومستقبلا , لأن كل الدلائل والتوقعات تؤكد بقاء واستمرار تبنيها لتوجهات المشاركة والتشبيك وتقديم الدعم الفني والمادي في اعداد وتنفيذ المنظمة لبرامجها ومشاريعها وفعالياتها , حيث تتوافق مصالح هذه المجموعات الاساسية في تحقيق هذه الشراكة واستمرارها , وارسائها على هذه المجموعات حالياً ومستقبلاً بما يأتي :

-المنظمات الاقليمية والدولية.
-صانعو القرار ذوو الصلة بالبرامج والمشاريع والفعاليات التي تعدها وتنفذها المنظمة

- فئة مجموعات اصحاب المصلحة التي تمثل الشراكة معها اهمية **" مهمة وجوهرية"** حالياً ومستقبلاً , وهي المجموعة الاكبر والاوسع من مجموعات اصحاب المصلحة , وتشير التوقعات الى ان اغلب مجموعات هذه الفئة تتبنى مواقف مشتركة مع المنظمة مما يرجح بشكل كبير استمرارية التواصل والعمل معها , حيث تتجلى مصالح هذه الفئة في اهتماماتها المشتركة في نجاح تنفيذ المشاريع والفعاليات من خلا ايجاد شركاء مهنيين يعتمد عليهم لتحقيق كفاءة تنفيذ برامج التنمية المستدامة , ومن الامثلة لهذه الفئة :

-مزودو خدمات التعاون الفني.
-مزودو الخدمات غير المالية.
-مزودو الخدمات المالية.

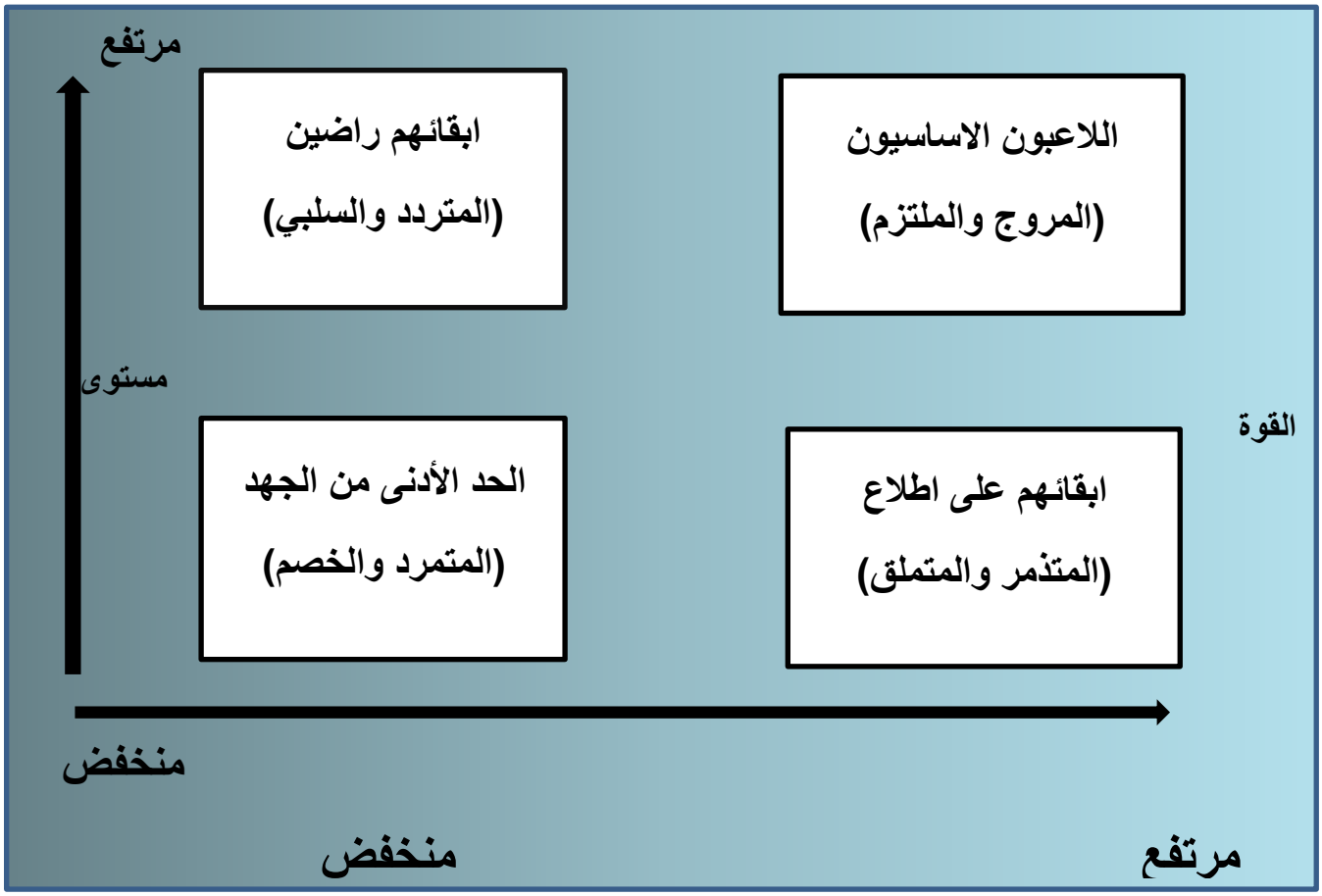
-منظمات ومراكز الابحاث.
-الاحزاب السياسية.
-الجامعات المحلية والعالمية.

- فئة مجموعات اصحاب المصلحة التي تمثل الشراكة معها اهمية **"ثانوية"** حالياً ومستقبلاً , لمحدودية الادوار التي يمكنهم المساهمة فيها , بسبب تطلعاتهم الواضحة سابقاً وحاليا نحو تحقيق مصالحهم الآنية التي يسعون لها عند مشاركتهم في برامج ومشاريع المنظمة, يضاف الى ذلك ضعف ومحدودية المساهمة المقدمة المبنية على ضيق افق النظرة الى دور واهمية منظمات المجتمع المدني في ال تنمية الاجتماعية ومنهج التفكير التقليدي القائم على حسابات الربح والخسارة , قبل تقديم المصلحة العليا العامة, ومن الامثلة على مجموعات هذه الفئة :

-المنظمات والمؤسسات المحلية.
-المنظمات التي تمثل قطاعات العمل.
-المؤسسات الاعلامية.
-رجال الدين.
-العشائر.

واستخلاصاً للتوقعات المستقبلية السابقة المستندة على حقائق ونتائج تحليل الواقع الحالي , يمكن تحديد المسارات الاستراتيجية التي تتبناها هذه الاستراتيجية في ادارة التحالفات والشراكات والتشبيك مع مختلف فئات مجموعات اصحاب المصلحة "الاساسية , المهمة , الثانوية" من خلال توظيف ما اقترحه الباحثات الاستراتيجيان (Johnson & Scholes , 1999 : 216) في محاولتهما بناء اساس تطبيقي لاستنباط تلك المسارات للعلاقة مع اصحاب المصلحة , من خلال مصفوفة تحليل مواقف هذه المجموعات الموضحة بالشكل الآتي :

N H R
معهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights



وتوظيفاً لمضمون المصفوفة اعلاه فأن المسارات الاستراتيجية لعلاقات الشراكة والتحالف والتشبيك مع فئات اصحاب المصلحة التي تتبناها هذه الاستراتيجية هي على النحو الآتي:

- المروجون والملتزمون والمتطوعون (اللاعبون الاساسيون) : هم اصحاب المصلحة ذوو التأثير المرتفع والاهمية المرتفعة , الذين تعد الشراكة معهم "اساسية" وعالية, ويجب ان تتبنى الاستراتيجية إشراكهم بشكل مباشر وتفصيلي في مل مراحل صياغة و/ او تنفيذ الاستراتيجية واقرارها للتأكد بشكل واضح وكامل من الحصول على دعمهم لتحقيق النجاح الاستراتيجي.
- المترددون والسلبيون : وهم اصحاب المصلحة ذوو التأثير المرتفع والاهمية المنخفضة , ورغم انهم لا يمثلون اللاعبين الاستراتيجيين , ولكن لشراكة معهم تعد "مهمة" لوضوح تأثيرهم ف اعداد واقرار وتنفيذ المنظمة لبرامجها ومشاريعها وفعالياتها , فقد يدعمون المنظمة ان استطاعت ان تتجاوز ترددهم وسلبيتهم , والا قد يعارضون او يقامون نجاح المنظمة , لذا لابد ان تتبنى الاستراتيجية ابقائهم على اطلاع واخذ وجهات نظرهم بالحسبان, وتجنب النزاع معهم.
- المتذمرون والمتملقون : وهم اصحاب المصلحة ذوو التأثير المنخفض والاهمية المرتفعة, فالشراكة معهم قد تكون "ثانوية" رغم انهم يمثلون للمنظمة اهمية مرتفعة نسبياً, الا ان تأثيرهم في الوقت ذاته ضعيف, مما يعني الحاجة الى ان تتبنى الاستراتيجية القيام بمجموعة من الممارسات والجهود الخاصة للتأكد من ان احتياجاتهم او تطلعاتهم يتم النظر فيها في صياغة و / او تنفيذ الاستراتيجية. وتبني بعض المبادرات نحوهم للاستفادة من مشاركتهم.
- المتمردون والخصوم: وهم اصحاب المصالح ذوو التأثير المنخفض والاهمية المنخفضة, فليس من المتوقع اشراكهم مباشرة لا في صياغة ولا في اقرار وتنفيذ الاستراتيجية, وهم بذلك لا يحتاجون من المنظمة تبني استراتيجية او اليات او ترتيبات خاصة (اكثر من/ او لا تتجاوز الاستراتيجيات الموجهة نحو عامة الجمهور).

المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

آليات تنفيذ الاستراتيجية

تتحدد آليات تنفيذ الاستراتيجية بما يأتي :

١- يشكل مجلس إدارة المؤسسة فريقا استراتيجيا وفق ضوابط وشروط يحددها المجلس ،حيث يعد هذا الفريق كجهة توجيهية تتولى الاشراف على مراحل اقرار الاستراتيجية واعتمادها ، ومتابعة مراحل تنفيذها واقتراح التعديلات المطلوبة في ضوء عمليات تقويم التنفيذ ، ويكون هذا الفريق مسؤولا امام مجلس الادارة ومرتبطا به .

٢- يتولى الفريق الاستراتيجي شرح وتوضيح مضامين الاستراتيجية بكل تفاصيلها لكل العاملين في المنظمات بدون استثناء لتكون مفهومة وواضحة للجميع ، وبالأخص الرؤية والرسالة والغايات والمحاور ، والتأكيد على دور ومسؤولية جميع العاملين للمساهمة في عملية تنفيذها كل منهم حسب موقعه وواجباته ، واهمية المشاركة الجماعية .

٣- يقوم الفريق الاستراتيجي في بداية كل سنه بدراسة كل النشاطات والفعاليات (البرامج والمشاريع) الواردة في محاور الاستراتيجية والمقرة ضمن خطة العمل لتلك السنه ، وتحديد اولويات واسبقيات اعتمادها وتنفيذها ، ومواعيد وتوقيتات البدء بتنفيذها ، وتعرض القائمة النهائية على مجلس الادارة واقرارها .

٤- يتولى الفريق الاستراتيجي سنويا توزيع الاعمال بين اعضاءه وتحديد ادوار كل عضو فيه ، وفق تقسيم للأعمال وضح ينسجم ويتوافق مع مضامين ومحاور الاستراتيجية ، بحيث يكون كل عضو في الفريق مشرفا عاما على النشاطات والفعاليات (البرامج والمشاريع) الواردة في المحور / المحاور التي تقع ضمن مسؤوليته المحددة ، وفي الوقت نفسه يكون مرجعا مباشرا على عمليات تنفيذ تلك النشاطات والفعاليات .

٥- تخويل الفريق الاستراتيجي واعضاءه الصلاحيات اللازمة للإشراف والمتابعة على عمليات تنفيذ الاستراتيجية والصلاحيات الاساسية لاتخاذ القرارات ذات الصلة بتكليف العاملين بأداء مهامهم ضمن فرق العمل وتوفير المستلزمات الضرورية لإنجاز عمليات التنفيذ على ان يتم ذلك بأعلى درجات التنسيق مع المدراء والمسؤولين في المنظمة ومكاتبها في المحافظات ومن دون الاخلال بإنجاز الاعمال الاعتيادية للعاملين وواجبات الاقسام والمكاتب .

٦- يتولى كل عضو في الفريق الاستراتيجي تشكيل فرق العمل المشتركة والمتخصصة من العاملين في المنظمة والجهات الساندة والاستشاريين والخبراء الممثلين للجهات الداعمة وغيرهم ،وتكليف كل فريق عمل بإنجاز نشاط او فعالية محددة تقع ضمن نطاق مسؤولياته وتحديد واجبات ومهام اعضاء فرق العمل ويتابع مراحل نجاز النشاط او الفاعلية وفق آليات يتفق عليها مع فريق العمل تتوافق مع خطة العمل ومراحل الانجاز .

٧- يتولى كل فريق عمل بأشراف عضو الفريق الاستراتيجي اعداد خطة العمل لتفصيلية لتنفيذ النشاط او الفعالية المكلف بها وتعرض خطة العمل على الفريق الاستراتيجي لمناقشتها واقرارها .

٨- يجب ان تتضمن خطة عمل تنفيذ كل نشاط او فعالية تفاصيل الخطوات الاساسية والثانوية والتوقيتات الزمنية لإنجاز كل خطوة من تلك الخطوات .

٩- يقوم كل فريق عمل بتحديد الاجراءات التفصيلية لتنفيذ كل خطوة من خطوات انجاز النشاط او الفعالية .

١٠- يتولى كل فريق عمل بأشراف عضو الفريق الاستراتيجي بعد تحديد الخطوات الاساسية والثانوية والاجراءات لإنجاز النشاط او الفاعلية توزيع المهام على اعضاء فريق العمل وبيان دور كل عضو في عملية التنفيذ ولابد ان يكون ذلك بشكل تحريري وواضح ومفهوم من جميع اعضاء الفريق .

١١- يحدد اعضاء كل فريق عمل بالتشاور والمناقشة الجماعية جانبين اساسيين للعمل ، الاول : متطلبات ومستلزمات تنفيذ النشاط او الفعالية بكل تفاصيلها بضمنها التأكد من توفير التمويل اللازم قبل المباشرة بالتنفيذ للأبعاد قدر الامكان عن اية معوقات قد تظهر اثناء التنفيذ ، والثاني : التأكد من توفر القدرات والقابليات المطلوبة لدى اعضاء فريق العمل لإنجاز عملية التنفيذ بشكل كفوء حيث

N H R
المعهد الوطني لحقوق الإنسان
National Institute For Human Rights

تقود في بعض الاحيان المناقشات وتهيئة المستلزمات الى تشخيص بعض نقاط الضعف في القدرات والمهارات لدى عضاء الفريق المسؤولين عن عملية التنفيذ مما يستدعي رفع التوصية للفريق الاستراتيجي بضرورة توفير التدريب المطلوب .

١٢- اعتماد مبدأ العمل الجماعي بين اعضاء الفريق الواحد والمسؤولية الجماعية المشتركة عن عملية التنفيذ وتبني روح التعاون والمشاركة .

آليات متابعة وتقويم الاستراتيجية

تتحدد آليات متابعة وتقويم الاستراتيجية لعمليات تنفيذها بما يلي :

١- يتولى الفريق الاستراتيجي اعداد نماذج (استمارات) للمتابعة الدورية لتقويم الاستراتيجية وعمليات تنفيذها حيث يجب ان تتضمن هذه النماذج (الاستمارات) ثلاثة انواع هي :

أ- نموذج متابعة شهري مقسم حسب الاسابيع لكل نشاط او فعالية ضمن خطة العمل السنوية .

ب- نموذج متابعة فصلي (كل ثلاثة أشهر) لكل محور من محاور الاستراتيجية .

ت- نموذج متابعة نصف سنوي ، وسنوي لكل المحاور الواردة في الاستراتيجية (ويقدم هذين التقريرين الى مجلس الادارة لدراسته والمصادقة عليه) .

٢- يتولى كل مسؤول فريق عمل عن انجاز نشاط او فعالية ضمن محاور الاستراتيجية ملء النموذج رقم (أ) شهريا ، وكل عضو في الفريق الاستراتيجي المسؤول عن محور ملء النموذج رقم (ب) فصليا ، ويتولى الفريق الاستراتيجي بشكل جماعي ملء النموذج رقم (ج) نصف سنويا وسنويا .

٣- يدرس ويقيم الفريق الاستراتيجي تقارير المتابعة الشهرية والفصلية والسنوية باجتماعات منتظمة او في الحالات المستعجلة حسبما يقرره الفريق للتعرف وبالتفصيل على مراحل وخطوات تنفيذ النشاطات والفعاليات .

٤- يقوم الفريق الاستراتيجي بعد دراسة وتقييم عمليات التنفيذ من خلال تقارير المتابعة اتخاذ القرارات اللازمة لدعم عمليات التنفيذ او ادخال التعديلات او تجاوز المعوقات او تصحيح الانحرافات وحسب الصلاحيات المخولة له وبالتنسيق مع فرق العمل .

٥- يعقد الفريق الاستراتيجي اجتماعا عاما كل ثلاثة أشهر مع كل فرق العمل لمناقشة تقارير المتابعة واطلاعه على سير عمليات تنفيذ النشاطات والفعاليات ، ويقدم التوجيهات والارشاد والاستماع للآراء والمقترحات والتعرف على اية معوقات وبشكل مباشر وبأسلوب حر وديمقراطي وخلق اجواء المناقشة الهادفة وتثمين الجهود المبذولة وتكريم المتميزين وحث الاخرين واشاعة اسلوب العمل الجماعي والمسؤولية العامة .

٦- يرفع الفريق الاستراتيجي تقارير متابعة انجاز النشاطات والفعاليات النصف السنوية والسنوية الى مجلس الادارة ويحضر الاجتماعات التي يتم فيها مناقشة واقرار هذه التقارير حيث يتولى المجلس مراجعتها وتقييمها والاطلاع على سير عمليات التنفيذ وتقديم الدعم والاسناد واتخاذ القرارات اللازمة عندما يستدعي الموقف قرارا من المجلس خارج صلاحيات الفريق الاستراتيجي .

٧- يتولى الفريق الاستراتيجي - بعد اقرار مجلس الادارة لتقارير المتابعة _ اقامة ندوات نصف سنوية وسنوية لكل العاملين في المنظمة (الهيئة الادارية والاقسام والمكاتب) يستعرض فيها انجازات تنفيذ نشاطات وفعاليات ومحاور الاستراتيجية وفقا لتقارير المتابعة نصف السنوية والسنوية ويستمع لى الآراء والمقترحات واشعار كل العاملين بأهمية دور كل منهم في تقويم وتنفيذ الاستراتيجية .

٨- يعد الفريق الاستراتيجي تقارير للإنجازات (اجمالية مختصرة : ملخص تنفيذي) تعرض على مجلس الادارة لمراجعتها واقرارها لغرض ارسالها الى الجهات الداعمة والممولة والشركاء والحلفاء لاطلاعهم على اعمال المنظمة وانجازاتها ومن الممكن ايضا توظيف هذه التقارير لأغراض النشر الاعلامي .

٩- يتولى الفريق الاستراتيجي تقديم التوصيات والمقترحات ذات العلاقة باستراتيجية المنظمة الى مجلس الادارة من حيث ادخل بعض التعديلات عليها او اعادة النظر في الاسبقيات المحددة فيها او تعديل في اهدافها او في ضافة محور جديد او استبعاد محور او غيرها من التوصيات والمقترحات التي تمس صياغة الاستراتيجية وعلى مجلس الادارة دراستها ومناقشتها واتخاذ القرار المناسب ازاءها بشرط ان تكون التوصيات او المقترحات مدعومة بالمبررات المقنعة .

١٠- يعد الفريق الاستراتيجي في نهاية السنة الخامسة تقريرا شاملا يتضمن تقييما عامة ومفصلا عن كل ما انجز ضمن السنوات الخمسة للاستراتيجية مع تحديد لاهم مجالات التطور المتحققة من اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية واهم التحديات ليكون ذلك التقرير المدخل لأعداد الاستراتيجية اللاحقة.